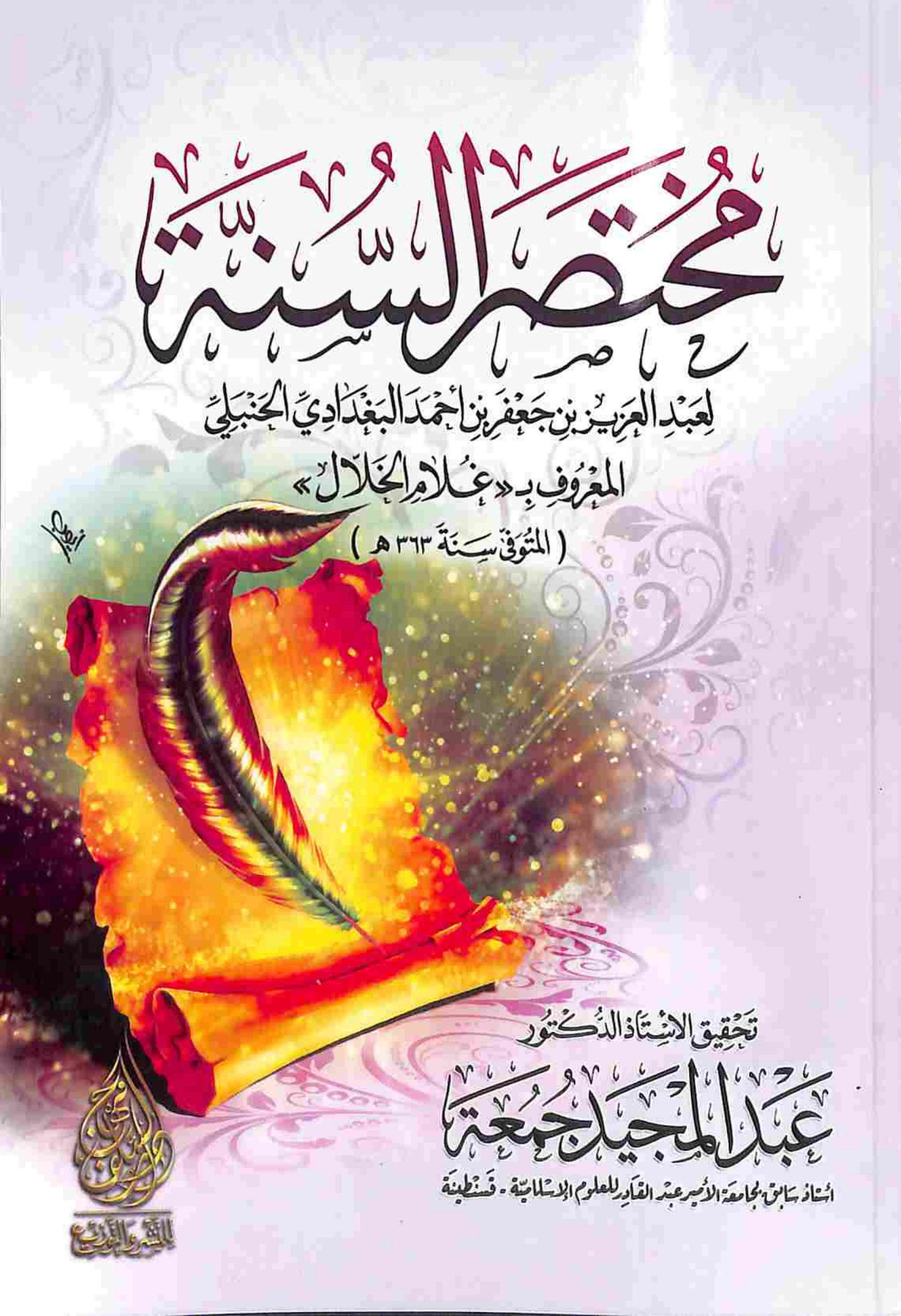
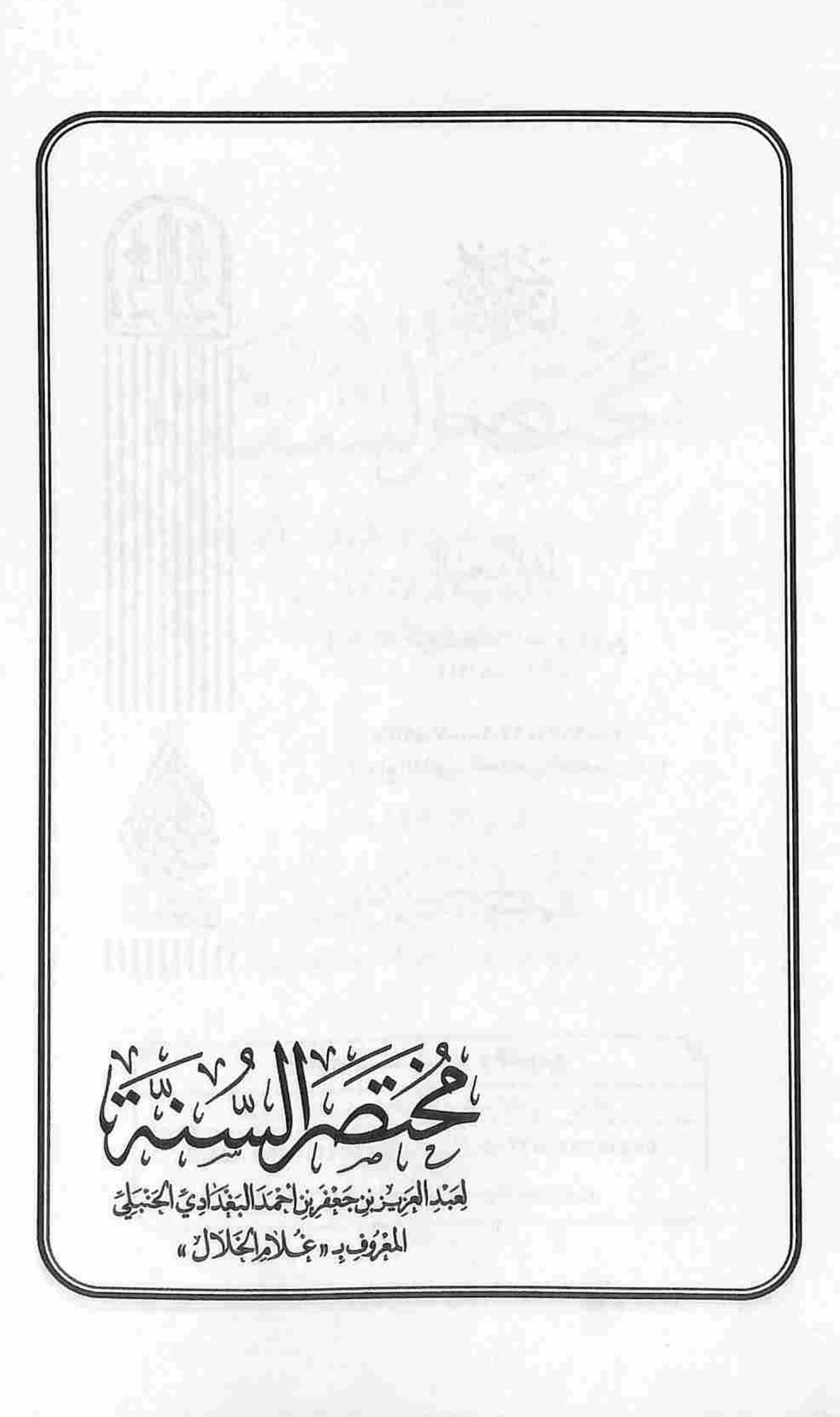
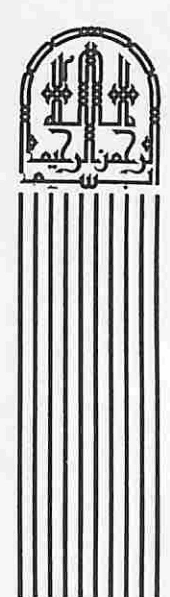

مختصر السنة
لعبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي الحنبلي
المعروف بـ «غلام الخلال»
(المتوفى سنة ٣٦٣ هـ)
تحقيق الأستاذ الدكتور
عبد المجيد جمعة
أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة



مختصر السنة

لعبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي الحنبلي

المعروف بـ «غلام الخلال»



الطبعة الأولى

دار نهج السلف للنشر و التوزيع
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ISBN: ٩٧٨-٩٩٣١-٩٦٠٦-٠-٧
الإيداع القانوني: السداسي الخامس، ٢٠٢٠





دار نهج السلف للنشر و التوزيع
العنوان: 04، مكرر خالد دكار - باب الوادي - الجزائر
الهاتف: 0021323160398 الجوال: 00213797797748
البريد الإلكتروني: nahejsalef@gmail.com



لعبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي الحنبلي

المعروف بـ «غلام الخلال»

(المتوفى سنة ٣٦٣ هـ)

تحقيق الأستاذ الدكتور

عبد المجيد جمعة

أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد، فهذا جزء لطيف في بيان معتقد أهل السنّة في صفات الباري ﷻ من تأليف أبي بكر عبد العزيز بن جعفر البغدادي الحنبلي، المعروف بـ«غلام الخلّال»؛ اختصره، واقتصر على أهمّ الصفات التي وقع فيها النزاع بين أهل السنّة وبين أهل البدع والأهواء؛ من الجهميّة، والمعتزلة، ومن نحى نحوهم؛ وهي: صفة اليدَيْن، والكلام، وإثبات عموم الصفات وإمرارها كما جاءت، والاستواء، والنزول، ورؤية النبي ﷺ ربَّه، والضحك، والرضا، والغضب، والنزول، والوجه، والسمع والبصر؛ وساق الأحاديث والآثار بأسانيده؛ نسجه على منوال شيخه أبي بكر الخلّال في كتاب «السنّة»؛ ومن هنا تظهر قيمته العلميّة، والأثرية -رغم كونه مختصرًا-؛ أضف إلى ذلك ما حواه من النّصوص عن إمام أهل السنّة، أحمد بن حنبل ﷺ في الاعتقاد، لا تكاد تجده في غيره.

وهذه ترجمة موجزة للمصنّف[1].

(١) أنظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٢٩) «طبقات الفقهاء» (١٧٢) «مناقب الإمام أحمد» (٦٨٦) «المنتظم» (١٤/ ٢٣٠) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١١٩) «مختصر طبقات الحنابلة» لابن شطي (٣١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٤٣) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢١٤) «العبر في خبر من غبر» (٢/ ١١٦) «الكامل في التاريخ» (٧/ ٣٢٥) «البداية والنهاية» (١٥/ ٣٥٠) «النجوم الزاهرة» (٤/ ١٠٥) «الوافي بالوفيات» (١٨/ ٢٨٥) =

❖ أولا: نسبه وكنيته ولقبه

هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يَزْدَادَ بن معروف البغدادي الحنبلي؛ كنيته أبو بكر؛ الملقّب بغلام الخلّال؛ لأنّه تفقّه بأستاذه أبي بكر الخلّال، فلقّب به[1].

والخلّال: قال الشيخ بكر في «المدخل المفصّل» (١/ ٤٥٨): «هذه النسبة لعلّها نسبة إلىٰ بيع الخلّ». وفي «المعجم الوسيط» (٢٥٣): «(الخلّال) بَائِع الخلّ، وصانعه».

ولد سنة خمس وثمانين ومائتين (٢٨٥هـ)؛ كما نصّ الذهبي في «السير»؛ بينما قال الخطيب البغدادي: «حدثني عبد العزيز بن علي الأَزَجِي، قال: وجدت بخطّ أبي: حدّثنا عبد العزيز بن جعفر، وقد سألته

= «المقصد الأرشد» (٢/ ١٢٦) «طبقات المفسّرين» (١/ ٣١٢) «المنهج الأحمد» (٢/ ٢٧٤) «ديوان الإسلام» (٣/ ٣٧٢) «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (١/ ٤٣٠) «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد» (١٢٥) «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» (٢/ ١٦٩) «الأعلام» الزركلي (٤/ ١٥) «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد» ابن بدران (١٢٥، ٤١٤) «علماء الحنابلة من الإمام أحمد إلىٰ وفيات عام ١٤٢٠» الشيخ بكر (٩٣/ ٦٦١).

(١) ذكر الشيخ بكر أبو زيد في «المدخل المفصّل لمذهب الإمام أحمد» (١/ ٥٨٢) أنّ مثل هذه الألقاب، سرت إلىٰ إلىٰ أهل السنّة من الرافضة فيما نبّه عليه ابن تيمية ﵀؛ بعد أن ذكر هدي الشرع المطهّر في النهي عن التعبيد لغير الله، وتغيير النبي ﷺ لذلك، لما فيه من تعظيم غير الله، قال ﵀: «ونحو هذا من بعض الوجوه ما يقع في الغالية من الرافضة، ومشابهيهم من الغالين في المشايخ؛ فيُقال: هذا غلام الشيخ يونس، أو للشيخ يونس، أو غلام ابن الرفاعي، أو الحريري؛ ونحو ذلك ممّا يقوم فيه للبشر نوع تألّه؛ كما قد يقوم في نفوس النصارىٰ من المسيح، وفي نفوس المشركين من آلهتهم رجاء، وخشية ...» انتهىٰ.

عن مولده؟ فأخبرنا أنّه ولد سنة اثنتين وثمانين ومئتين». وعبد العزيز بن علي الأزجي. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٤): «كتبنا عنه وكان صدوقًا». ووالده هو علي بن أحمد بن الفضل بن شَكَر بن بكران، أبو الحسن الخيّاط. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٧): «حدّثني عنه ابنه عبد العزيز. وكان صدوقًا».

وكذا نصّ علىٰ أنّ مولده سنة اثنتين وثمانين ومائتين (٢٨٢هـ) ابن الجوزي في «المنتظم»، وابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة».

كذا نصّ علىٰ أنّ مولده سنة ٢٨٢هـ، ونصّ الخطيب، وغيره أنّه توفي سنة ٣٦٨ هـ -كما سيأتي-، وله ثمان وسبعون سنة؛ فهذا يعني أنّه ولد سنة ٢٨٥هـ؛ والله أعلم.

❖ ثانيا: طلبه للعلم، وشيوخه

لم يذكر من ترجم لسيرته أنّه رحل في طلب العلم، وملاقاة أهله، والسّماع منهم؛ لكن المؤكّد أنّه بدأ في الطلب في صغر سنّه؛ وذلك من خِلال شيوخه الذين سمع منه، وروىٰ عنهم، ومعرفة وفياتهم، وبدأ في الطلب بشيوخ بلده «بغداد»، التي كانت تزخر بكبار الأئمّة، والحفّاظ، وكانت تعتبر منارًا للعلم، وقبلة للعلماء.

فسمع في صباه من محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسىٰ بن هارون البزّار البغدادي، وأبي خليفة الفضل بن الحُبَاب الجُمَحي البَصْري، وجعفر الفَريابي، وأحمد بن محمد بن الجَعْد الوشّاء، والحُسين بن عبد الله الخرقي

الفقيه (وهو والد أبي القاسم عمر صاحب «المختصر»)، وجماعة.

وحدَّث عن محمد بن الفضل الوصيفي، وسعيد بن عجب الأنباري، وعلي بن طيفور النسوي، وإبراهيم بن محمد بن الهيثم القطيعي، ومحمد بن محمد الباغدني، وقاسم بن زكريا المطرّز، وأبي القاسم البغوي، ومحمد بن الحَسن بن هارون بن بَدِينَا، وأبي بكر بن أبي داود، وسَعيد بن عجب الأنباري، وحامد بن شعيب البَلْخي، ومحمد بن الحسين بن شهريار، والحسن بن الحسين الصواف، وعبد الله بن ناجية، وأبي بكر بن المجدر، ويحيىٰ بن صاعد في خلق كثير.

ولازم شيخه أحمد بن محمد البغدادي الشهير بأبي بكر الخلّال، وصاحبه، وتفقّه به، حتىٰ لقّب به.

هذا ما ذكره المترجمون لسيرته، وهناك شيوخ آخرون سمع منهم، سيأتي ذكرهم في شيوخه الذين روىٰ عنهم في هذا الجزء.

وممّن سمع منهم أيضا ممن لم يذكروا في ترجمته: محمد بن عبد الله السّواق. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٧٠)، وذكر أنّه روىٰ عنه.

أحمد بن إبراهيم بن سلم. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢١).

أحمد بن محمّد القنطري. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٣٨).

عبد الملك بن محمد بن علي السّراج. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٨٥).

وممّن دعي أنّه سمع منهم عبد الله بن الإمام أحمد، لكن قال الذهبي: «وقيل: إنّه سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل؛ ولم يصحَّ ذلك».

❖ **ثالثا: تلاميذه**

حدّث عنه: أحمد بن عثمان بن الجنيد الخُطَبِي، وبشرىٰ بن عبد الله الفاتني، وغيرهما.

وروىٰ عنه بالإجازة إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم أبو إسحاق البرمكي البغداديّ، الفقيه الحنبليّ.

وممّن روىٰ عنه بالإجازة ابن سختام علي بن إبراهيم بن نصرويه الغزي الفقيه، العلامة، المفتي. قال الذهبي في ترجمته، في «السير» (١٧/ ٦٠٤): «له إجازة من أبي بكر عبد العزيز غلام الخلّال»

وتفقّه به جماعة من شيوخ الحنابلة، منهم: أبو عبد الله ابن بطة، وأبو إسحاق بن شاقْلا، وأبو حفص العُكْبري، وأبو الحسن التميمي، وأبو حفص البَرْمكي، وأبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي الورّاق، شيخ الحنابلة حدَّث عنه بمسائل الأثرم، وصالح، وعبد الله، وغير ذلك؛ وهو أكبر تلامذته؛ كما قال الذهبي في ترجمته، في «السير» (١٧/ ٢٠٣).

وإبراهيم بن جعفر، أبو القاسم ابن السّاجي البغدادي الحنبلي الفقيه. قال ابن أبي يعلىٰ في «الطبقات» (٢/ ١٣٩): «إبراهيم بن جعفر أبو القاسم، يعرف بابن الساجي، المتخصّص بصحبة أبي بكر عبد العزيز». قال الذهبي

في ترجمته، في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٦٥): «صاحب أبي بكر عبد العزيز، غلام الخلّال».

❖ **رابعا: ثناء العلماء عليه**

ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء»، وقال فيه: «صاحب أبي بكر الخلّال وله كتب في الفقه».

وقال ابن الأثير: «الفقيه الحنبلي، المعروف بغلام الخلّال».

قال ابن أبي يعلىٰ: «وكان أحد أهل الفهم، موثوقًا به في العلم، متّسع الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة، مذكورًا بالعبادة».

ونقل عن والده القاضي أبي يعلىٰ، أنّه قال: «كان ذا دِين، وأخا ورع، علّامة، بارعًا في علم مذهب أحمد بن حنبل. وذكر تصانيفه، وذكر تعظيمه في النفوس، وتقدّمه عند السّلطان». ثم قال ابن أبي يعلىٰ: «قال: وكان مع ما ذكرنا من التصانيف في الفروع والأصول، له قدم في تفسير القرآن ومعرفة معانيه».

وقال في «السير»: «الشّيخ، الإمام، العلّامة، شيخ الحنابلة، أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي الفقيه، تلميذ أبي بكر الخلّال». قال: «وكان كبير الشأن، من بحور العلم، له الباع الأطول في الفقه؛ ومن نظر في كتابه «الشافي» عرف محلّه من العلم، لولا ما بَشَّعَه بِغَضِّ بعض الأئمّة، مع أنّه ثقة فيما ينقله». إلىٰ أن قال: «قلت: ما جاء بعد

أصحاب أحمد مثل الخلّال، ولا جاء بعد الخلّال مثل عبد العزيز إلّا أن يكون أبا القاسم الخرقي».

وقال في «تاريخ الإسلام»: «وكان كبير القدْر، صحيح النقل، بارعًا في نقل مذهبِهِ».

وقال ابن كثير في «البداية»: «أحد مشاهير الحنابلة الأعيان؛ وممّن صنّف، وجمع، وناظر».

وقال ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة»: «الفقيه الحنبليّ العالم المشهور».

وقال الصفدي في «الوافي»: «شيخ الحنابلة، وعالمهم المشهور، وكان كبير القدر، صحيح النقل، بارعًا في نقل مذهبه».

وقال ابن مفلح في «المقصد الأرشد»: «كان من أهل الفهم، موثوقًا به في العلم، متّسع الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة، مذكورًا بالعبادة».

وقال الداودي في «طبقات المفسرين»: «وهاجر من داره لما ظهر سبّ السّلف إلىٰ غيرها؛ وهذا يدلّ علىٰ قوّة دينه، وصحّة عقيدته -رحمة الله عليه-».

وقال ابن عماد في «شذرات الذهب»: «شيخ الحنابلة، وعالمهم المشهور، وصاحب التصانيف».

وقال ابن الغزي (المتوفىٰ: ١١٦٧هـ) في «ديوان الإسلام» (٣/ ٣٧٢):

«الإمام، الحبر، المفسّر، الفقيه، شيخ الحنابلة»

وقال ابن أبي يعلىٰ: «وقد امتدحه بعضهم بأبيات، قال فيها:

فعبد العزيز له مقامٌ بعلم حين يُفتي كالصوارمْ

يَزين الحنبليّة حين يُفْتي ويُطري الشّافعيَّ بلا دراهمْ

وأقسمُ بالذي ناجي لموسىٰ لقد أضحىٰ يشرِّف كلَّ عالم

ولو عاش ابن حنبل كي يراه لأيقن أنّه حِصْن المحارم

فرحمةُ ربِّنا تسري وتَعْلُو علىٰ قبرِ ابنِ حنبل بالمكارم».

ونقله أيضا العليمي في «المنهج الأحمد».

❖ **خامسا: عبادته وزهده**

قال فيه ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١/ ٣٠٧): «عبد العزيز بن جعفر الزاهد، المعروف بغلام الخلّال».

ووصف ابن أبي يعلىٰ المصّنف، بأنه كان مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة، مذكورًا بالعبادة؛ كما تقدّم.

وذكر من عبادته، وزهده، وورعه، وقنوعه؛ فقال: «ولقد حَكَىٰ لي بعض الشيوخ عن والده -وكان له صحبة بأبي بكر- فذكر: أنّ أبا بكر ذُكر عند أخت معزّ الدولة بسوء، وأنّه يغض من علي بن أبي طالب؛ فاستدعته،

وجمعت من المتكلّمين لمناظرته، فكان صوته عليهم وحجّته ظاهرة لديهم؛ والأخت بحيث تسمع كلامه، حتىٰ شهدت له بالفضل، وكان منها الإنكار عليهم فيما كذَبوه عليه، وأضافوه إليه، وبذلت له شيئًا من المال؛ فامتنع من قبوله؛ مع خفّة حاله، وقلّة ماله؛ زهدًا، وورعًا».

وذكر طرفًا من كراماته؛ منها ما هو مبالغ فيه، ومنها ما هو مخالف لمعتقد أهل السنّة، وإمامهم الإمام أحمد، وأصحابه الحنابلة؛ كقوله: «وحكىٰ لنا هذا الشيخ عن أبي سَعد السّقّاء -وهو من باب الأزج-، قال: جئت يومًا أصبّ راوية ماء في جبّ مقبرة، فرأيت رجلًا خراسانيًّا علىٰ قبر أبي بكر عبد العزيز، يترحّم عليه، ويتضرّع؛ فصاح بي، وقال لي: تعال، يا سقّاء، هذا الرجل في هذا الموضع، لا يبنىٰ عليه مشهد؟ هذا رجل حديثه عندنا، ورأيت النبي ﷺ في نومي، وهو يقول: من زار قبر عبد العزيز غلام الخلّال، يعني غفر له». فهذا لا يشكّ من له أدنىٰ علم باعتقاد أهل السنّة أنّه كذب؛ إذ فيه دعوىٰ لبناء المشاهد علىٰ قبور الصالحين؛ ثمّ الدعوىٰ إلىٰ زيارته، وأنّ من زاره غفر له؛ ولا شكّ أنّ هذا شرك، وضلال مبين؛ وهو مناقض لقوله ﷺ: «**اللّهمّ لا تجعل قبري وثنًا، لعن الله قومًا اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» رواه أحمد (٧٣٥٨) عن أبي هريرة؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (٢١٦). وفي الباب عن جمع من الصحابة؛ كما في المصدر السّابق، وكذا «تحذير السّاجد من اتّخاذ القبور مساجد». فإذا كان هذا في قبره ﷺ الشّريف؛ فالأولىٰ والأحرىٰ عن قبور غيره.

والعجب من ابن أبي يعلىٰ الحنبلي، المعروف بسلامة معتقده، كيف ينقل مثل هذه الأخبار.

لهذا أشار الذهبي في «السير» إلىٰ ما ذكره القاضي أبو يعلىٰ عنه من عبادته، وتألّهه، وزهده، وورعه؛ وأعرض عن ذكر هذه الأخبار.

❖ سادسا: أخلاقه

كان غلام الخلّال متّصفًا بمكارم الأخلاق، ومتحلّيًا بمحاسن الصفات؛ فقد ذكر ابن أبي يعلىٰ شيئًا من أخلاقه الحسنة، فقال: «ولقد وجدت عنه: أنّ رافضيًّا، سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ مَن هو؟ فقال له: أبو بكر الصدّيق. فردَّ عليه، وقال: بل هو علي بن أبي طالب. فَهَمَّ بِهِ الأصحاب، فقال: دعوه. ثم قال: اقرأ ما بعدها: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾. وهذا يقتضي أن يكون هذا المصدّق ممّن له إساءة سبقت، وعلىٰ قولك -أيّها السّائل- لم يكن لعليٍّ إساءة فقطعه».

وعلّق ابن أبي يعلىٰ علىٰ هذه القصّة، فقال: «وهذا استنباط حسن، لا يعقله إلا العلماء؛ فدلّ علىٰ علمه، وحلمه، وحسن خلقه؛ فإنّه لم يقابله علىٰ جفائه بجفاء، وعدل إلىٰ العلم».

❖ سابعا: اجتهاده

رغم أنّ غلام الله تفقّه بأبي بكر الخلّال، وتتلمذ عليه؛ لم يكن متعصّبًا لرأيه، ولا مقيّدا باجتهاداته؛ بل كانت له اجتهادات واختيارات خالفه فيها، بل خالف غيره من أئمّة الحنابلة؛ كالعلّامة شيخ الحنابلة أبي القاسم عمر

بن الحسين الخَرَقي، صاحب «المختصر»، المعروف بـ«مختصر الخرقي»؛ وغيره؛ وهذا يدلّ علىٰ أنّه كان مجتهدًا، متّبعًا للدليل، بعيدًا عن التعصّب والتقليد؛ وعدّه الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصّل لمذهب الإمام أحمد» (١/ ٤٦٢، ٤٦٣) من الأئمّة المعتمدين في المذهب، من طبقة المتقدّمين (٢٤١هـ - ٤٠٣هـ).

وقال في موضع آخر (٢/ ٦٧٢) في بيان مقامه: «ألّف في المذهب: التنبيه، والمقنع، وزاد المسافر؛ فاجتهد في جمع الروايات، وترتيبها، وتنقيحها، وترجيحها».

وقال أيضا: «ولأبي بكر غلام الخلّال: مقام محمود في تحرير المذهب وتنقيحه؛ ولهذا كتب غلام الخلّال علىٰ نسخته من «مختصر الخرقي» قوله: خالفني الخرقي في ستّين مسألة. ولم يسمّها. قال القاضي أبو الحسين ابن الفراء: تتبّعتها فوجدتها: ثمان وتسعين».

ولقد اعتنىٰ كثير من أئمّة الحنابلة بحكاية اختياراته الفقهية في مختلف أبواب الفقه؛ كالقاضي أبي يعلىٰ في «الروايتين»، وابن قدامة في «المغني»، وأبي الخطّاب الكلوذاني في «الهداية»، وابن مفلح في «الفروع»، والماردوي في «الإنصاف»، وغيرهم؛ وممّن اعتنىٰ بذكر اختياراته أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم في مختلف كتبهما.

وقد ألّف ابن أبي يعلىٰ كتابًا، ذكر فيه اختياراته الفقهية التي خالف فيها الخرقي، وخالف شيخه أبا بكر الخلّال: سمّاه: «مسائل عبد العزيز غلام

الخلّال التي خالف فيها الخرقي، ومسائله التي خالف فيها شيخه الخلّال علىٰ مذهب الإمام المبجّل أحمد بن حنبل رحمهم الله جميعًا. وهي ثمان وتسعون مسألة» طبع المكتب الإسلامي في دمشق بتحقيق الشيخ محمد زهير الشاويش. ثمّ أعاد طبعه مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٣هـ، بتحقيق محمد بن عبد الرحمن آل إسماعيل.

وقد نازعه فيها تلميذه ابن حامد في كتابه «تهذيب الأجوبة» (ص/ ٦٨٤-٧٠٣)؛ كما ذكره الشيخ بكر في «المدخل المفصّل» (٢/ ١٠٨٠).

وقد أخذ هذه المسائل الثمان والتسعين الطالب أحمد طلعت حامد سعد، وقام بدراستها دراسة فقهية مقارنة، في بحث علميّ، لنيل درجة الماجستير، بجامعة القاهرة،كلّيّة دار العلوم-قسم الشريعة الإسلامية، مسجّلة سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

وهذه المسائل، ذكرها في كتابه «طبقات الحنابلة» (٢/ ٧٦)، في ترجمة الخرقي، فقال: «قرأت بخطّ أبي بكر عبد العزيز علىٰ نسخة «مختصر الخرقي»»، يقول عبد العزيز: خالفني الخرقي في «مختصره» في ستّين مسألة. ولم يسمِّها؛ فتتبّعت أنا اختلافها، فوجدته في ثمانية وتسعين مسألة». ثمّ ذكرها؛ وعددها تسع مسائل.

وذكر في ترجمة غلام الخلّال بعض اختياراته التي خالف فيها شيخه أبا بكر الخلّال، فقال (٢/ ١٢٠): «فلنذكر الآن طرفا من اختياراته التي خالف فيها اختيارات شيخه أبي بكر الخلّال».

ويبدو أنّ اختياراته الفقهية أوسع من اقتصارها على مخالفاته للخرقي والخلّال، فقد تقدّم قبل قليل أنّ أئمّة الحنابلة، اعتنوا بحكاية اختياراته في مختلف أبواب الفقه؛ وقد قام ثلّة من طلّاب «جامعة أمّ القرة» بمكّة، كلّيّة الشريعة والدراسات الإسلامية-قسم الدّراسات العليا الشّرعية: باستقراء هذه الاختيارات، وسجّلت رسالة علميّة لنيل درجة الماجستير؛ من بين تلك البحوث:

- «اختيارات أبي بكر غلام الخلّال الفقهية، العبادات- الطهارة والصلاة» إعداد أحمد حسين أحمد المباركي، سنة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- «اختيارات أبي بكر عبد العزيز غلام الخلّال من أول كتاب الزكاة إلى آخر كتاب الجهاد» إعداد فايز أحمد حامد حابس، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- «اختيارات أبي بكر عبد العزيز غلام الخلّال الفقهية: في أبواب الأطعمة، والأيمان والنذور، والقضاء والرقّ» إعداد سالم حمزة مدني، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- «اختيارات أبي بكر عبد العزيز غلام الخلّال الفقهية في المعاملات» إعداد فؤاد أحمد عبد الغني خياط، سنة ١٤١٠هـ.
- «اختيارات أبي بكر عبد العزيز غلام الخلّال الفقهية في أحكام الأسرة والوصيّة» إعداد يحيى بن حسين مساوى المباركي، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

❖ ثامنا: مناظراته

كان حسن المناظرة، قويّ الحجّة، واضح المحجّة، يفحم الخصم، ويبهته. وقد وصفه ابن كثير، فقال: «صنّف، وجمع، وناظر».

ومن مناظراته التي نقلت إلينا ما ذكره ابن أبي يعلىٰ -كما تقدّم-، أنّه قال: «ولقد وجدت عنه: أنّ رافضيًّا، سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ مَن هو؟ فقال له: أبو بكر الصدّيق. فردَّ عليه، وقال: بل هو علي بن أبي طالب. فَهَمَّ بِهِ الأصحاب، فقال: دعوه. ثم قال: اقرأ ما بعدها: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾. وهذا يقتضي أن يكون هذا المصدّق ممّن له إساءة سبقت، وعلىٰ قولك -أيّها السّائل- لم يكن لعليٍّ. إساءة فقطعه».

ثم قال ابن أبي يعلىٰ: «وهذا استنباط حسن، لا يعقله إلا العلماء؛ فدلّ علىٰ علمه...».

ومنها ما نقله ابن أبي يعلىٰ أيضا -كما تقدّم ذكره- عن والده أبي يعلىٰ، أنّه قال: «ولقد حَكَىٰ لي بعض الشيوخ عن والده -وكان له صحبة بأبي بكر- فذكر: أنّ أبا بكر ذُكر عند أخت معزّ الدولة بسوء، وأنّه يغضّ من علي بن أبي طالب؛ فاستدعته، وجمعت من المتكلّمين لمناظرته، فكان صوته عليهم، وحجّته ظاهرة لديهم؛ والأخت بحيث تسمع كلامه، حتىٰ شهدت له بالفضل، وكان منها الإنكار عليهم فيما كذّبوه عليه، وأضافوه إليه...».

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية أنّ له كتابًا في المناظرات، فقال في

الكلام عن أبي الحسن الأشعري، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٣):
«وأمّا ابن عقيل فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قويّة معتزليّة في الصفات، والقدر، وكرامات الأولياء؛ بحيث يكون الأشعري أحسن قولًا منه، وأقرب إلىٰ السنّة؛ فإنّ الأشعري ما كان ينتسب إلا إلىٰ مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنه أحمد بن حنبل؛ وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز، وغيره في «مناظراته»: ما يقتضي أنّه عنده من متكلّمي أهل الحديث، لم يجعله مباينًا لهم».

❖ **تاسعا: اعتقاده**

كان غلام الخلّال علىٰ عقيدة أهل السنّة، علىٰ نهج إمام أهل السنّة أحمد بن حنبل؛ وقد أبان اعتقاده في هذا الجزء، في إثبات الصفات، وإمرارها كما جاء؛ دون تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تشبيه؛ واحتجّ علىٰ ذلك بما رواه من الأحاديث، والآثار، وبما نقله عن الإمام أحمد.

كما نقل نصوصًا عن الإمام أحمد، وغيره في تقرير اعتقاد أهل السنّة، فروىٰ ابن أبي يعلىٰ من طريقه أنّه قال: حدثنا محمد بن عوف الحمصي قال: سمعت أحمد بن حنبل -وسئل عن التفضيل؟- فقال: «من قدّم عليًّا علىٰ أبي بكر فقد طعن علىٰ رسول الله ﷺ، ومن قدّمه علىٰ عُمَر فقد طعن علىٰ رسول الله ﷺ وعلىٰ أبي بكر، ومن قدّمه علىٰ عثمان فقد طعن علىٰ أبي بكر وعُمر وعلي وعثمان وعلىٰ أهل الشورىٰ والمهاجرين والأنصار».

قال ابن أبي يعلىٰ: وبه حدثنا العباس بن المغيرة قال: سمعت إسحاق

بن الحسن الحربي يقول سمعت محمد بن المنصور الطوسي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «ما روي في فضائل أحد من أصحاب رسول الله ﷺ بالأسانيد الصِّحاح ما روي عن علي بن أبي طالب».

وبه حدثنا محمد بن الحَسن بن هارون بن بدينا قال: «سألت أبا عبد الله عن الاستثناء في الإيمان؟ قال: نعم، الاستثناء علىٰ غير معنىٰ الشّك؛ مخافةً، واحتياطًا للعمل؛ وقد استثنىٰ ابن مسعود، وغيره؛ وهو مذهب الثوري».

وقال في موضع آخر (١/ ١٤٥): «قال عبد العزيز: حدثنا عبد الله بن أحمد بن عتاب حدثنا حنبل بن إسحاق قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول الاستطاعة لله، والقوّة لله، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ ليس كما يقول المعتزلة: الاستطاعة إليهم».

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ١٦٤): حدثني أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، قال: ثنا أبو بكر الصيدلاني، قال: ثنا المرّوذي، قال سمعت يزيد بن هارون، يقول: «مَن زعم أنّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] علىٰ خلاف ما يقرّ في قلوب العامّة فهو جهميّ».

وقال أيضا (٢/ ٥٣٩): حدثني أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن هارون، قال: حدثني عبيد الله بن حنبل، قال: حدثني أبي قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: «عليكم بالسنّة والحديث، وما ينفعكم الله به، وإيّاكم والخوض والجدال والمراء؛ فإنّه لا يفلح من أحبّ

الكلام، وكلّ من أحدث كلامًا لم يكن آخر أمره إلا إلىٰ بدعة؛ لأنّ الكلام لا يدعو إلىٰ خير، ولا أحبّ الكلام ولا الخوض ولا الجدال، وعليكم بالسنن والآثار، والفقه الذي تنتفعون به، ودعوا الجدال، وكلام أهل الزيغ والمراء؛ أدركنا الناس، ولا يعرفون هذا، ويجانبون أهل الكلام، وعاقبة الكلام لا تئول إلىٰ خير؛ أعاذنا الله وإيّاكم من الفتن، وسلّمنا وإيّاكم من كلّ هلكة».

وقال أيضا (٦/ ٧٩): حدثنا أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، قال: حدّثنا الخلّال، قال: حدّثني علي بن عيسىٰ العكبري، أنّ حنبلًا، حدّثهم، سمع أبا عبد الله، قال: «من قال: إنّ الله لم يتّخذ إبراهيم خليلًا؛ فقد كفر، وردّ علىٰ الله أمره وقوله، يستتاب فإن تاب وإلا قتل».

وقال أيضا (٦/ ٨١): حدثنا أبو بكر عبد العزيز، قال: حدّثنا أبو بكر الخلّال، قال: حدّثنا المرّوذي، أنّه سمع أبا عبد الله، يقول: «بلغني عن عبد الرحمن، أنّه قال: لو كان لي قرابة ممّن يقول: القرآن مخلوق. ثمّ مات لم أرِثْه». وغير ذلك كثير.

وقد اعتنىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية بحكاية أقواله في تقرير اعتقاد أهل السنّة، والردّ علىٰ أهل البدع؛ وهذا يدلّ علىٰ أنّه كان عنده حجّة في حكاية مقالات السّلف، والنصوص عن الإمام أحمد، ومذهبه؛ ولولا الإشفاق من الإطالة لنقلتها، فيكفي الإحالة إلىٰ مصادرها. انظر «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥١٨)، «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٨، ١٩، ٧٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٦ و٤/ ٣٠٥ و٦/ ٥٣ و٨/ ٢٩٤ و١٢/ ٢٤٥، ٣٧٠

و١٧/ ١٦٦)، «منهاج السنة» (٣/ ٣٧٠ و٥/ ٤١٢)، «شرح الأصفهانية» (٧٢، ١١٥)، «الصفدية» (٢/ ٨٦)، وغيرها كثير.

وكان حسن المناظرة لأهل البدع؛ فقد تقدّم ما ذكره ابن أبي يعلىٰ، أنّه قال: «ولقد وجدت عنه: أنّ رافضيًّا، سأله عن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ مَن هو؟ فقال له: أبو بكر الصدّيق. فردَّ عليه، وقال: بل هو علي بن أبي طالب. فَهَمَّ بِهِ الأصحاب، فقال: دعوه. ثم قال: اقرأ ما بعدها: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾. وهذا يقتضي أن يكون هذا المصدّق ممّن له إساءة سبقت، وعلىٰ قولك -أيّها السّائل- لم يكن لعليٍّ إساءة. فقطعه».

وممّا يؤكّد علىٰ سلامة معتقده، وشدّته في السنّة؛ ما ذكره ابن أبي يعلىٰ، أنّه قال: «وهاجر من داره لمّا ظهر سبّ السّلف إلىٰ غيرها. وهذا يدلّ علىٰ قوّة دينه، وصحّة عقيدته ﷺ». ونقله الداودي، والعليمي.

وقد حصل هذا أيضا لأبي القاسم الخرقي، شيخ الحنابلة. قال ابن أبي يعلىٰ في ترجمته في كتابه «طبقات الحنابلة» (٢/ ٧٥): «له المصنّفات الكثيرة في المذهب، لم ينتشر منها إلا «المختصر في الفقه»؛ لأنّه خرج عن مدينة السّلام، لما ظهر سبّ الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- وأودع كتبه في درب سليمان، فاحترقت الدّار التي كانت فيها الكتب، ولم تكن انتشرت لبعده عن البلد».

وقد كان شديدًا علىٰ أهل البدع حتىٰ أنّه أفتىٰ بتكفير الروافض، وعدم

تزويجهم، فقال في «المقنع»: «فأمّا الرافضي، فإن كان يسبّ فقد كفر؛ فلا يزوّج». نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٦٤).

❖ عاشرا: وفاته

وقع اتّفاق عجيب في وفاته، فقال الخطيب البغدادي: «بلغني عنه أنّه قال في علّته: أنا عندكم إلىٰ يوم الجمعة. فقيل له: يعافيك الله، أو كلامًا هذا معناه. فقال: سمعت أبا بكر الخلّال، يقول: سمعت أبا بكر المَرُّوذي، يقول: عاش أحمد بن حنبل ثمان وسبعين سنَة، ومات يوم الجمعة، ودفن بعد الصلاة؛ وعاش أبو بكر المرّوذي ثمان وسبعين سنة، ومات يوم الجمعة، ودفن بعد الصلاة؛ وعاش أبو بكر الخلّال ثمان وسبعين سنة، ومات يوم الجمعة، ودفن بعد الصلاة؛ وأنا عندكم إلىٰ يوم الجمعة، ولي ثمان وسبعون سنة؛ فلمّا كان يوم الجمعة مات، ودفن بعد الصلاة».

وحكىٰ هذه القصّة ابن أبي يعلىٰ، وعلّق عليها فقال: «وهذه كرامة حسنة له، فإنّه حدّث بيوم موته؛ وكان يوم موته يومًا عظيمًا لكثرة الجمع».

ثمّ ضبط الخطيب تاريخ وفاته، ومكان دفنه، فقال: «توفي يوم الجمعة بعد الصلاة بنصف ساعة لثلاث وعشرين ليلة خلت من شوال من سنَة ثلاث وستين وثلاث مائة. سمعت أبا عمر الحُسَين بن عثمان بن الفَلْوِ الواعظ، يقول: توفي عبد العزيز غلام الخلّال الحنبلي يوم الجمعة لسبع بقين من شوال سنة ثلاث وستّين وثلاث مائة، ودفن عند دار الفيل».

وقد وافق أكثر من ترجم له علىٰ هذا التاريخ، وهو: يوم الجمعة، شهر

شوال، سنة ثلاث وستين وثلاث مائة (٣٦٣هـ)؛ وأنّ عمره كان ثماني وسبعين سنة.

قال الشيرازي: «توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وله ثمان وسبعون سنة».

وقال ابن الأثير: «وفيها (يعني سنة ثلاث وستين وثلاثمائة) توفي عبد العزيز بن جعفر بن أبي يزداد الفقيه الحنبلي المعروف بغلام الخلّال، وعمره ثمان وسبعون سنة».

وقال ابن أبي يعلىٰ: «وله ثمان وسبعون سنَة؛ في سنّ شيخه الخلّال، وسنّ شيخ شيخه أبي بكر المرّوذي، وسنّ شيخ المرّوذي الإمام أحمد».

وزعم ابن كثير: أنّه كان عمره يوم توفّي فوق الثّمانين.

ودفن ﷺ بالأَزَج، عند دار الفيل.

والأزج: قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١/ ١٦٨): «-بالتحريك، والجيم- باب الأزج: محلّة كبيرة، ذات أسواق كثيرة، ومحالّ كبار في شرقي بغداد، فيها عدّة محالّ، كلّ واحدة منها تشبه أن تكون مدينة. ينسب إليها الأزجيّ؛ والمنسوب إليها من أهل العلم، وغيرهم كثير جدّا».

وقال ابن السمعاني في «الأنساب» (١/ ١٨٠): «الأزجي: -بفتح الألف، والزاي، وفي آخرها الجيم- هذه النسبة الىٰ «باب الأزج»؛ وهي

محلّة كبيرة ببغداد. قيل كان بها أربعة آلاف طاحونة. وكان منها جماعة كثيرة من العلماء، والزهّاد، والصالحين؛ وكلّهم إلا ما شاء الله علىٰ مذهب أحمد بن حنبل ﷺ، وكتبت عن جماعة كثيرة منهم».

وقال الحموي عن «دار الفيل» في معرض تعريفه «دار الخاصّة» (١/ ٣٠٧): «كان أحد أبواب دار الخلافة المعظّمة ببغداد، أحدثه الطائع لله تجاه «دار الفيل» و«باب كلواذا»؛ واتّخذ عليه منظرة، تشرف علىٰ دار الفيل، وبراح واسع».

ثم قال عن جنازة أبي بكر غلام الخلال، ودفنه: «واتّفق أن كان الطائع[١] يومًا في هذه المنظرة، فجوّزت عليه جنازة أبي بكر عبد العزيز بن جعفر الزاهد المعروف بغلام الخلال، فرأىٰ الطائع منها ما أعجبه، فتقدمّ بدفنه في ذلك البراح الذي تجاه المنظرة، وجعل «دار الفيل» وقفًا عليه، ووسّع به في تلك المقبرة؛ وهي الآن علىٰ ذلك، إلا أنّ هذا الباب لا أثر له اليوم».

❖ حادي عشر: آثاره

توفي غلام الخلّال، وترك آثارًا فائقة في مختلف الفنون؛ وقد وصف مصنّفاته ابنُ الجوزي، فقال في «مناقب الإمام أحمد»: «وله المصنّفات، الحسان، الكبار».

وقال ابن أبي يعلىٰ: «له المصنّفات في العلوم المختلفات».

---

(١) هو الخليفة أبو القاسم الفضل بن المقتدر؛ ولقّب بالمطيع لله. أنظر أخباره في «تاريخ الطبري» (١١/ ٣٥٥)، «المنتظم» (١٤/ ٤٦).

ونقل الذهبي في «السير» عن القاضي أبي يعلىٰ، أنّه قال: «كان لأبي بكر عبد العزيز مصنّفات حسنة».

وقال ابن تغري بردي: «وصنّف المصنّفات الكبيرة».

ووصف الشيخ بكر منهجه في تآليفه، فقال في «المدخل المفصّل» (٢/ ٦٧٢): «ألّف في المذهب: «التنبيه»، و«المقنع»، و«زاد المسافر»؛ فاجتهد في جمع الروايات، وترتيبها، وتنقيحها، وترجيحها؛ والظاهر من وصف الطوفي لكتابه: «زاد المسافر» أنّه يحاكي: «الجامع» لشيخه الخلّال».

وقال في موضع آخر (١/ ٤٥٩): «ثم قَفاه (يعني شيخه أبا بكر الخلّال) في جمعها تلميذُه غلامُ الخلّال: أَبو بكر عبد العزير ت سنة (٣٦٣ هـ)؛ فاجتهد في الجمع، ورَتَّبَ، وَنَقَّحَ، وَرَجَّح».

ومن أهمّ آثاره:

- «الشافي في الفقه». قال فيه الذهبي في «السير»: «ومن نظر في كتابه «الشافي»، عرف محلّه من العلم؛ لولا ما بشّعه بغضّ بعض الأئمّة، مع أنّه ثقة فيما ينقله». واعتبره الشيخ بكر أبو زيد في «المدخل المفصّل لمذهب الإمام أحمد» (١/ ١٨٦) أنّه أَوّل كتاب بهذا الاسم في المذهب، في نحو ثمانين جزءًا؛ وذكر في موضع آخر (١/ ٤٦٢، و٢/ ١٠٢٦): أنّه من الكتب المعتمدة في المذهب. وطبع مؤخّرا بتحقيق أبي جنّة.

- «زاد المسافر في الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمد». وقد ذكر شيخ

الإسلام ابن تيمية أنّه مختصر لكتاب «الشافي»؛ فقال في «مجموع الفتاوىٰ» (٣١/ ٢١٥): «قد بسط أبو بكر عبد العزيز ذلك في «الشافي» الذي اختصر منه «زاد المسافر». وقد طبع بتحقيق أبي جنّة الحنبلي، بدار الأوراق الثقافية.

و«المقنع» وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٢/ ٧٤)، و«شرح الأصفهانية» (٧٢) بالكتاب الكبير. وهو غير «المقنع» لابن قدامة، والذي عليه شروح كثيرة؛ كما نبّه الشيخ بكر في «المدخل المفصّل» (٢/ ٧٢٤).

وأشار في موضع آخر أنّه جعل مقدّمته في مسائل الاعتقاد، فقال في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ١٥٨): «قال أبو بكر عبد العزيز في الجزء الأول من كتاب السنة في «المقنع» ...».

وقال في موضع الآخر -كما في «المجموع» (٨/ ٢٩٤)-: «قال أبو بكر عبد العزيز: صاحب الخلّال في كتاب القدر الذي في مقدّمة كتاب المقنع».

و«تفسير القرآن». تقدّم قول أبي يعلىٰ: «وكان مع ما ذكرنا من التصانيف في الفروع والأصول؛ له قدم في تفسير القرآن، ومعرفة معانيه».

وقد روىٰ فيه الأحاديث بإسناده؛ فنقل منه القاضي أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣١١-٣١٢)، في إثبات صفة القبض والبسط، فقال: «وقد حمل أبو بكر عبد العزيز قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ علىٰ ظاهره، وأنّ ذلك راجع إلىٰ

ذاته؛ ذكر ذلك في كتاب التفسير في الكلام علىٰ قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، فقال: قد قال بعض أهل العربية في قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، يقول: في قدرته. واستشهد علىٰ ذلك بقوله: ﴿أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾. وليس المراد بالملك اليمين دون سائر الجسد؛ ولأنّك تقول: هذا الشيء في قبضتك؛ أي في قدرتك. ثم أجاب عن ذلك بأن قال: ما رُوي عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين: يشهد علىٰ بطلان هذا القول؛ وهو يؤل إلىٰ قول جهم؛ وذلك قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ وقول النبي ﷺ: «**فوضع يده بين كتفي**»، وقال ﷺ: «**فأقوم عن يمين ربّي مقامًا لا يقومه غيري**». قال: «ثم ذكر حديثًا بإسناده، عن أبي أيوب الأنصاري قال: «أتىٰ النبي ﷺ حبر من اليهود، فقال: أرأيت إذ يقول الله في كتابه: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ فأين الخلق عند ذلك؟ فقال: هم فيها كرقم الكتاب».

ويحكي خلاف السلف في معاني الآيات، ويرجّح بينها؛ فنقل عنه أيضا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾، فقال (١٠٨): «وذكر أبو بكر عبد العزيز في «كتاب التفسير» في هذه الآية قولين؛ أحدهما: سل أهل الكتاب أمَا كانت الرسل تأتيهم بالتوحيد؟! أمَا كانت تأتي بالإخلاص؟! حكاه عن قتادة. والثاني: قول سعيد بن جبير، قال: لقي الرسل ليلة أسري به، ثم، قال: كما قال سعيد بن جبير. وهو أحسن التأويلين إذا كان قد لقيهم».

و«الخلاف مع الشافعي».

و«كتاب القولين». قال الشيخ بكر في «المدخل المفصّل» (٢/ ٦٨٢) في معرض التعريف بكتب المذهب، ومن ألّف في المتون، وقسّمها إلىٰ أربعة أقسام؛ القسم الرابع: متن اعتمد مؤلّفه ذكر روايتين فحسب؛ مهما وقعت له في أي من الفروع علىٰ روايتين، أو قولين، أو وجهين؛ قال: «وأوّل من علمته ألّف في ذلك: غلام الخلّال، المتوفىٰ سنة (٣٦٣ هـ)؛ فألّف كتبه في المذهب منها: كتاب القولين».

و«التنبيه» واعتمد السَّامُرِي في كتابه «المستوعِب»، كما ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب (١/ ٤٣)، أنّه جمع فيه كتبًا كثيرة، منها «التنبيه» لغلام الخلّال. وذكر بكر أبو زيد في «المدخل المفصّل» (١/ ٤٦٢) أنّه من الكتب المعتمد في المذهب في تلك طبقة المتقدّمين.

و«كتاب مختصر السنّة»؛ وهو كتابنا هذا.

وكتاب «الكافي» انفرد بذكره ابن تغري بردي، وذكر أنّه في مائتي جزء.

«جوابات مسائل» ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١ و١٣٩)؛ ولم أجد من ذكره غيره.

«مناظرات» ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٣).

«الجامع» ذكره يوسف بن عبد الهادي؛ وجد بخطّه علىٰ هامش نسخة خطّية؛ وهي قطعة من كتاب مسند في الخراج والفيء؛ من محفوظات المجاميع العمرية، ضمن المكتبة الظاهرية؛ وهي برقم (٣٧٦٤ت٢٧)

ضمن مجموع (٢٢١ب-٢٣٠)؛ كتب يوسف بن عبد الهادي بخطّه علىٰ جانب الورقة: «هذا من «الجامع»، أو من «الشافي» لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر من أصحابنا فيما أظنّ. وكتب يوسف بن عبد الهادي...».

«الآداب» انفرد بذكره الشيخ بكر أبو زيد في «المدخل المفصّل» (٢/ ٨٩٠، و٩٦٧)؛ ولم يذكر المصدر الذي استقىٰ منه هذه النسبة.

وله غير ذلك في التفسير، والأصول[١].

هذا؛ وقد ثبت صحّة نسبة «جزء في السنّة» لغلام الخلّال قطعًا؛ وذلك من وجوه:

• **أوّلها**: أنّه نسب إليه؛ كما هو مثبت في طرّة المخطوط، فكتب: «جزء في السنّة النبويّة[٢] لغلام الخلاّل».

• **الثاني**: أنّه روي بسند إليه؛ فجاء في المخطوط: «أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الإمَامُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو القَاسِمِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ القَاضِي الإمَامِ أَبِي الفَرَجِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ محمد بنِ الفرّاء أَبْنَا أَبُو القَاسِمِ الجُنَيْدُ، وقَالَ: أَبْنَا المُقَلَّدُ بنُ ...[٣] مِنْ أَوَّلِ الجُزْءِ إلَىٰ بَابِ النُّزُولِ إجَازَةً، وَمِنْ بَابِ النُّزُولِ إلَىٰ آخِرِهِ سماعًا أَبْنَا أَبُو إسْحَاقَ إبْرَاهِيمُ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ البَرْمَكِيُّ أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ جَعْفَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ دَاوُدَ بنِ مَعْرُوفٍ الفَقِيهُ، قَالَ...».

---

(١) انظر «معجم مصنّفات الحنابلة» (١/ ٣٧٤).

(٢) لعلّها تصحّفت في طرّة المخطوط إلىٰ: السنوية. وأثبتها المفهرس «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (٢/ ٢٢٨).

(٣) كلمة غير واضحة، كأنّها رسمت كذا: وليوه.

فإبراهيم بن أحمد البرمكي: هو إبراهيم بن عمر بن أحمد أبو إسحاق، المعروف بالبرمكي؛ وقد تقدّم أنّ له إجازة من غلام الخلّال. قال الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٦٣): «كتبنا عنه، وكان صدوقًا ديِّنًا، فقيهًا علىٰ مذهب أحمد بن حنبل؛ توفي يوم التروية سنة خمس وأربعين وأربعمائة، وله أربع وثمانون سنة».

وأبو القاسم الجُنَيد هو الجنيد بن يعقوب بن الحسن بن الحجَّاج بن يوسف الجِيْلي، الفقيه الحنبلي الزَّاهد، ولد سنة إحدىٰ وخمسين وأربعمائة. قال ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠): «كتب بخطّه الكثير؛ من الفقه، والأصول، والخلاف، والحديث، والأدب؛ وكان فاضلًا، ديّنًا، حسن الطريقة. وروىٰ عنه ابن عساكر، والسمعاني، وقال: شيخ صالح حسن السيرة. وقال أبو العباس بن لبيدة عنه: كان صادقًا زاهدًا ثبتًا، لم يعرف عليه إلا خيرًا. قال: وتوفي يوم الأربعاء سادس عشري جمادىٰ الآخرة سنة ستة وأربعين وخمسمائة».

وأبو القاسم عُبَيْد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفرّاء، هو ابن أبي الفرج بن أبي خازم ابن القاضي أبي يعلىٰ البغدادي، الحنبلي؛ مولده سنة ٥٢٧هـ، وتوفي سنة ٥٨٠ هـ. قال ابن النجار: كانت داره مجمعًا لأهل العِلم والشيوخ، وينفق عليهم ويتكرَّم؛ وكان لطيفًا، حَسَن الأخلاق، ذا مروءة. وقال لي ابن القطيعي: كان عَدْلًا فِي روايته، ضعيفًا فِي شهادته.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٦٤١): «قلت: رَوَىٰ عَنْهُ الشَّيْخ الموفّق، وقال: كان آخر مَن بقي مِن ذريّة القاضي أَبِي يَعْلَىٰ ممّن لَهُ حشمة وجاه ومنصب».

أمّا المقلّد بن ... فلم أجد من ذكره. وهذا لا يضعف صحّة نسبة الجزء إلىٰ غلام الخلّال؛ للأمور التالية.

• **الثالث**: أنّه رَوَىٰ هذا الجزء عن شيوخه؛ منهم:

- شيخه وأستاذه أحمد بن محمّد بن هارون أبو بكر، المعروف بالخلّال، الإمام، العلّامة، الحافظ، الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، المتوفىٰ سنة ٣١١هـ؛ وقد أكثر من الرواية عنه في هذا الجزء. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٢) و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢) و«سير الأعلام» (١٤/ ٢٩٧).

- جعفر بن محمد بن سليمان أبو الفضل الخلّال الدُّوري المتوفىٰ سنة ٣٠٠هـ. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٠٠) فيمن روىٰ عنه، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

- أحمد بن محمد: وهو ابن عبد العزيز بن الجعد أبو بكر الوشّاء البغدادي، المتوفىٰ سنة ٣٠١هـ. قال الدارقطني: لا بأس به. وقال الذهبي: «الشيخ، الثقة، العالم». انظر «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١١) «سير الأعلام» (١٤/ ١٤٨).

- عبد الله بن محمّد: هو ابن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سَابور، أبو القاسم، البَغَويّ الأصل البغداديّ، الحافظ، الإمام، الحجّة، المعمّر، مسند العصر، المتوفىٰ: ٣١٧ هـ. قال الدارقطني: «ثقة، جليل، إمام من الأئمّة، ثبت، أقلّ المشايخ حظّا». وقال الخطيب: «وكان ثقة، ثبتًا،

مُكثرًا، فهمًا، عارفًا». انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٦٥) «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٠) «السير» (١٤/ ٤٤٠).

- عبد الله بن أحمد: وهو ابن عَتَّاب بن محمد أبو محمد العَبْدي، المتوفىٰ سنة ٣١٨هـ. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣): «كان ثقة». وكذا قال ابن الجوزي في «المنتظم» (١٣/ ٢٩٦).

- أحمد بن عبد الله بن سَابور، أبو العبّاس الدّقّاق، المتوفىٰ سنة ٣١٣هـ؛ نقل الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣٧١) عن الدارقطني، أنّه قال: ثقة. وكذا قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٦١).

- القاسم: هو ابن زكريا بن يحيىٰ، أبو بكر المقرئ، البغدادي، المعروف بالمطرّز، المتوفىٰ سنة ٣٠٥هـ. قال الخطيب: «كان ثقة ثبتًا». وقال الذهبي: «الإمام، العلّامة، المقرئ، المحدّث، الثقة». قال: «وكان ثقة، مأمونًا؛ أثنىٰ عليه الدارقطني، وغيره». وقال الحافظ في «التقريب»: «حافظ ثقة». ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٤٦) «السير» (١٤/ ١٤٩).

- عبد الله: هو ابن أحمد بن أَسِيد أبو محمّد الأصبهاني؛ قدم بغداد، وحدّث بها، صنّف «المسند»، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة (٣١٠ هـ). أنظر «تاريخ بغداد» (١١/ ١٩) «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٥٥).

- محمد بن الحسن: هو ابن هارون بن بَدِينَا أبو جعفر الموصلي، المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ. سئل الدارقطني عنه، فقال: «لا بأس به، ما

علمت إلا خيرا». انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٨٩) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨٨).

- الصَّيدلانيّ: هو أحمد بن محمد أبو بكر الصّيدلاني، البغدادي، المتوفىٰ: ٣٠٤هـ. ذكره الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٧٥)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٧٥)، ولم يذكراه بجرح.

وفيه الصيدلاني آخر؛ وهو محمد بن حَمْدَان بن حمّاد، أبو بكر الصيدلاني الحنبلي؛ اشترك معه في الكنية، والنسبة، والمذهب؛ وكلاهما يروي عن أبي بكر المرّوذي؛ إلا أنّ هذا توفي سنة عشرين وثلاث مئة (٣٢٠هـ)؛ وقال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٠١): «وكان ثقة، يتفقّه علىٰ مذهب أحمد بن حنبل». ونقل عن أبي بكر الخلّال أنّه قال: «أبو بكر محمد بن حمدان الصيدلاني: حنبلي، ثقة». وذكره ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٦٦) ونقل توثيق الخطيب له.

- محمد بن الجنيد: هو محمد بن أحمد بن الجنيد أبو جعفر الدقّاق البغدادي؛ مات في جمادىٰ الأولىٰ سنة سبع وستين (٢٦٧). قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١١): «شيخ صدوق». ونقل عن أحمد بن الحسن بن بُهْلُول القاضي، أنّه قال: «شيخ ثقة». وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٣): «كتبت عنه بسماع أبي، وهو صدوق».

- محمد بن عبد الله بن العبّاس؛ وهو السّواق. ذكره ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٢).

- القاسم بن أحمد: لعلّه الصائغ؛ ولم أجد من ذكره إلا ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٣٥٨)، روىٰ بسنده من طريقه عن المُرّوذي، قال: «سأَلتُ أحمد بن حنبل ما لا أحصىٰ عن أشياء، فيقول فيها: لا أدري».

- محمّد بن سليمان: هو محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث، أبو بَكْر الواسطيّ، المعروف ابن الباغندي. قال الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٣٤٣): «كان فَهِمًا، حافظًا، عارفًا؛ وبلغني أنّ عامة ما حدّث به كان يرويه من حفظه». قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٨٣): «الإمام، الحافظ الكبير، محدّث العراق. قال الدارقطني: كثير التدليس، يحدّث بما لم يسمع، وربما سرق. قال الخطيب: لم يثبت من أمر الباغندي ما يعاب به سوىٰ التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجّون به، ويخرّجونه في الصحيح. قال ابن شاهين: مات في يوم الجمعة، في عشرين شهر ذي الحجة، سنة اثنتي عشرة وثلاث مائة».

- عبد الله بن العبّاس الطيالسي: هو ابن عبيد الله أبو محمد، المتوفىٰ سنة ثمان وثلاث مائة (٣٠٨هـ). قال الخطيب في «تاريخه» (١١/ ٢١٩): «كان ثقة»، ونقل عن الدارقطني أنّه قال: «لا بأس به». وعليه اقتصر الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٣٤).

- محمد بن أحمد المستملي: هو محمد بن أحمد بن العبّاس المستملي. ذكره الخطيب في «تاريخه» (٢/ ١٧٢)، وقال: «حدث عن سعدان بن نصر الثقفي؛ روىٰ عنه: عبد العزيز بن جعفر الحنبلي المعروف بغلام الخلّال». ولم يذكره بجرح.

• **الرابع**: أنّه نسبه إليه أكثر من ترجم له؛ كالخطيب، وابن الجوزي[١]، والذهبي، وابن كثير، والصّفدي، والقصيمي، وغيرهم؛ وسمّوه: «مختصر السنّة».

• **الخامس**: أنّ النسخة الخطّيّة، عليها قيد، بخطّ يوسف بن عبد الهادي الحنبلي، الشهير بابن المِبْرَد، المتوفىٰ سنة ٩٠٩هـ؛ كما سيأتي بيانه في موضعه؛ وهذا يعني أنّه قرأها، أو قرئت عليه؛ وهو علىٰ دراية بمذهب الإمام أحمد، وأعلامه، ومؤلّفاته؛ وله كتب في التراجم، منها: «الجوهر المنضد في طبقات متأخّري أصحاب أحمد»، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»؛ ولا شكّ أنّ هذا القيد دليل علىٰ تأكيد صحّة النسخة، ونسبتها إلىٰ مؤلّفها.

• **السادس**: أنّ هذه النسخة، ثبتت فيها سماع علىٰ المسندة الشيخة الصالحة، أمّ محمّد ستّ العرب بنت محمد بن الإمام فخر الدين بن البخاري، سماعها من جدّها حضورًا؛ سمعه منها سليمان بن الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأرموي، وإبراهيم بن الإمام عماد الدين أبي بكر بن أحمد بن محمود، وغيرهما؛ بقراءة أبي الحسن علي بن الحسين البنا؛ وصحّ في يوم الجمعة ثالث عشر شهر ربيع الأول سنة تسع وخمسين وسبعمائة. كما قرئ في المجلس «كتاب السنة عن الإمام أحمد وغيره» تأليف ابن السّمّاك، و«جزء فيه من حديث ابن المبارك»، و«جزء فيه أحاديث منتقاة من أول الجزء الثالث عشر إلىٰ آخر الخامس والعشرين من فوائد أبي القاسم تمّام الرازي».

---

(١) تصحّفت في «المنتظم» (١٤/ ٢٣١) إلىٰ «مختصر الحسبة».

وأمّ محمّد: الصالحية؛ مسندة، مكثرة، سمع منها بعض مشهوري الحفّاظ، وانتشر عنها حديث كثير؛ توفيت سنة ٧٦٧هـ. انظر «ذيل التقييد» (٢/ ٣٧٥) «الأعلام» (٣/ ٧٧).

وجدّها الإمام فخر الدين ابن البخاري؛ هو علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي أبو الحسن المقدسي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن البخاري؛ وهو ابن الشيخ شمس الدين البخاري، وعمّه الحافظ الضياء؛ مولده في آخر سنة خمس وتسعين وخمسمائة، أو أول سنة ست وسبعين؛ وسمع كثيرًا من الكتب الكبار والأجزاء، واستجاز له عمّه الحافظ الضياء من خلق، وطال عمره، وتفرّد فِي الدنيا بالرواية العالية، ورحل الطلبة إليه من البلاد، وألحق الأسباط بالأجداد في علوّ الإسناد، وصار محدّث الإسلام وراويته، رَوَىٰ الحديث فوق ستين سنة، وسمع منه الأئمّة الحفّاظ المتقدّمون، وقد مَاتُوا قبله بدهر، وخرّج لَهُ عمّه الحافظ ضياء الدين جزءًا من عواليه، وحدث كثيرا ونزل الناس بموته درجة؛ مات في ربيع الآخر سنة تسعين وستمائة بصالحية دمشق، وله خمس وتسعون سنة. قال فيه ابن رجب الحنبلي في «الذيل» (٤/ ٢٤١): «الفقيه، المحدّث، المعمّر، مسند الوقت». وقال تلميذه الحافظ الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ١٢): «الإمام، العابد، مسند العصر، فخر الدين أبو الحسن المقدسي الصالحي الحنبلي؛ كان فقيهًا، عالمًا، أديبًا، فاضلًا، كامل العقل، متين الورع، مُكْرِمًا للمحدّثين». انظر «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٤١) «العبر» (٣/ ٣٧٣) «شذرات الذهب» (٧/ ٧٢٣) «ذيل التقييد» (٢/ ١٧٢).

وقد تقرّر في قواعد التحقيق أنّ قيد السّماعات دليل علىٰ صحّة الكتاب ونسبته إلىٰ مصنّفه، وضبط تاريخه؛ لا سيما إذا كان السماع علىٰ أحد الأعلام الأثبات، المشهورين بالحفظ، والضبط.

• **السابع**: أنّ تلميذه ابن بطة العكبري، روىٰ عنه في كتابه «الإبانة» بعض الأحاديث والآثار التي ذكرها بسنده في هذا الجزء؛ وكذا روىٰ القاضي أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» وابنه في «طبقات الحنابلة» من طريقه؛ وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الأحاديث والآثار في بعض كتبه؛ كما أشرت إليها في مواضعها.

واعتمدت في تحقيق هذا الجزء علىٰ نسخة خطّيّة، مصدرها المكتبة الظاهرية، وهي برقم: ٣٨١٨ت١٢، من المجاميع العمرية المعمورة، وتقع في ثلاث عشرة ورقة ضمن مجموع؛ ١٣ق (١٥٠-١٦١، ١٦٤)، كتبت بخطّ نسخ معتاد، قليل الإعجام، نسخت سنة ٧٥٩هـ حسب قيد السماع، المثبت في الجزء؛ وقد توافق خطّ النسخة، وخطّ السّماع.

وهي نسخة نفيسة، علىٰ طرّتها قيد، كتب: بخطّه يوسف بن عبد الهادي (المعروف: بابن المبرّد، المتوفّىٰ سنة ٩٠٩هـ)، وعليها سماع علىٰ المسندة الشيخة الصالحة، أمّ محمّد ستّ العرب بنت محمد بن الإمام فخر الدين بن البخاري، سماعها من جدّها الإمام فخر الدين علي بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن البخاري حضورًا؛ يوم الجمعة ثالث عشر شهر ربيع الأول سنة تسع وخمسين وسبعمائة (٧٥٩هـ)؛ كما تقدّم.

وزعم مفهرس «مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (٢/ ٢٢٨) أنّ عليها

سماعًا علىٰ مؤلّفه سنة ٦٣٧هـ و٦٤٠هـ؛ ودون ذلك خرط القتاد؛ إذ كيف يصحّ هذا السماع بهذا التاريخ، في حين أنّ وفاته كانت سنة ٣٦٣هـ؟! وقد أثبت المفهرس نفسه تاريخ وفاته في أعلاه.

وقد أصابت هذه النسخة رطوبة شديدة، أثّرت علىٰ مواضع منها، وانمحت بعض كلماتها؛ كما وقع فيها بعض الأخطاء والتصحيف من الناسخ في النصوص والأعلام؛ فقمت بنسخها، وتصويب الأخطاء، وتصحيح التحريف والتصحيف الواقع فيها؛ وعنيت بتخريج أحاديثها، والتعليق علىٰ بعض مسائلها؛ بحسب جهد المقلّ، وضعف الطاقة.

أمّا تسميتها فالذي ورد في النسخة الخطّيّة اسم: «جزء في السّنّة السّنويّة». وأظنّ أنّه تحريف؛ وصوابه: «النبويّة».

وذكر من ترجم له اسمها: «مختصر السنّة»؛ كما تقدّم؛ وهذا العنوان مناسب لمضمون الرسالة؛ فهي مختصرة، اقتصر فيها المصنّف علىٰ أهمّ أبواب الصفات، التي وقع فيها النزاع بين أهل السنّة، وأهل البدع؛ لهذا اخترت هذا العنوان، فأثبته في هذا التحقيق؛ لا سيما وقد نصّ عليه هؤلاء الأئمّة الذين ترجموا له، مع تقدّم وفاتهم؛ كالخطيب، وابن الجوزي، والذهبي.

والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص في العمل، والسّداد في القول، والعصمة من الزلل؛ وأن يحيينا علىٰ السنّة، ويميتنا عليها، غير مبدّلين ولا مغيّرين؛ وصلىٰ الله علىٰ نبيّنا محمد خاتم النبيّن، وعلىٰ آله الطيّبين الطاهرين، وعلىٰ أصحابه الغرّ الميامين، رضوان الله عليهم أجمعين؛ والحمد لله ربّ العالمين.

وكتب عبد المجيد جمعة عشية يوم الجمعة المبارك السابع عشر من شهر شعبان، سنة إحدىٰ وأربعين وأربعمائة وألف (١٤٤١) من هجرة النبي ﷺ؛ في وقت اجتاح العالَم بلاء عظيم، ونزل به وباء وخيم؛ يسمّونه: «فيروس كورونا»، أو «كوفيد-١٩»؛ فحصد الأرواح، وهلك منه خلق كثير بسبب انتقال العدوىٰ، لا يعلم عددهم إلا الله؛ وفي كلّ يوم يموت المئات، أو يزيدون؛ حتىٰ تكدّست بهم المستشفيات، ولم يستطع الناس دفن موتاهم، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون؛ ومن سلم منهم قذف في قلوبهم الهلع والجزع، وأجبرهم علىٰ لزوم البيوت، وتعطّلت مصالح الناس، وظهر الغلاء، وتوقّفت الرحالات، وتكبّد الدول خسائر فاضحة؛ والله المستعان وعليه التكلان؛ فنسأله تعالىٰ أن يدفع عنّا البلاء، والوباء، والفناء، وأن يرحمنا، ويرفع غضبه وسخطه عنّا، ولا يهلكنا بما فعل السّفهاء منّا.



نماذج من صور مخطوط مختصر السنة
لِعَبْدِ العَزِيزِ الحَنْبَلِيِّ
المَعْرُوفِ بِـ«غُلَامِ الخَلَّالِ»



طرة المخطوط، ويظهر عليها خط يوسف بن عبد الهادي


بسم الله الرحمن الرحيم
اخبرنا الشيخ الامام
قال الشيخ ابو القاسم عبد الله بن القاضي الامام ابي الفرج علي بن محمد بن
عمر بن الفراء ثنا ابو القسم الحسن قال ثنا المقلد بن ولوية من اول
الجزء الى باب النزول اجازة ومن باب النزول الى اخره سماعا ثنا
ابو اسحق ابرهيم بن عمر بن احمد البرمكي ابنانا ابو بكر عبد العزيز بن جعفر
ابن احمد بن داود بن معروف العقم قال باب النهي عن الخوض
في الله تعالى ذكره وعز وجل حدثنا جعفر بن محمد بن سليم ثنا
هريم ثنا ابو اسامة عن مجالد عن المحرر بن ابي هريرة عن ابيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه لا يزال الناس يسألون حتى يقولوا هذا الله كان قبل كل شيء
فمن كان قبل الله قال فقال لابي هريرة هل سألك عنها احد قال نعم قد
سألني عنها من ... صدق الله ورسوله حدثنا محمد بن عبد الله ثنا احمد
ابن منصور ثنا عبد الرزاق ثنا هشام عن محمد بن سيرين قال كنت عند ابي
هريرة فسأله رجل عن شيء لم احفظه فقال ابو هريرة الله اكبر سأل الثاني

الورقة الأولى من المخطوط

عز وجل ليس بمخلوق ○ حدثنا احمد ثنا علي بن اشكاب ثنا ابو
معاوية ثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة عن ابي موسى
الاشعري قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم باربع او خمس
فقال ان الله لا ينام ولا ينبغي له ان ينام ولكنه يخفض القسط ويرفعه
يرفع اليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل الليل حجابه النور
لو كشفها لاحرقت سبحات وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه ○
حدثنا احمد قال ثنا الربيع عن قول النبي صلى الله عليه لاحرقت
سبحات وجهه فقال السبحات الموضع يسجد عليه ○
باب الله عز وجل سميع وبصير حدثنا محمد ثنا
احمد المستملي ثنا سعدان بن نصر ثنا ابو معاوية عن الاعمش
عن سعيد بن جبير عن ابي عبد الرحمن السلمي عن ابي موسى
الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا احد اصبر على اذى
يسمعه من الله عز وجل انه يشرك به ويجعل له ولد ثم هو يرزقهم
ويعافيهم ويدفع عنهم ○ حدثنا احمد ثنا محمد بن سعيد
ثنا معاوية ثنا الاعمش عن تميم بن سلمة عن عروة عن عائشة
قالت الحمد لله الذي وسع سمعه الاصوات لقد جاءت المجادلة
الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو الى زوجها ما اسمع ما تقول فانزل

الورقة الأخيرة من المخطوط

ورقة السماعات

النصّ المحقّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الإِمَامُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو القَاسِمِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ القَاضِي الإِمَامِ أَبِي الفَرَجِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ[1] بنِ الفَرَّاءِ أَبْنَا أَبُو القَاسِمِ الجُنَيْدُ، وقَالَ: أَبْنَا المقَلِّدُ بنُ ...[2] مِنْ أَوَّلِ الجُزْءِ إِلَىٰ بَابِ النُّزُولِ إِجَازَةً، وَمِنْ بَابِ النُّزُولِ إِلَىٰ آخِرِهِ سماعًا أَبْنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ البَرْمَكِيُّ أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ جَعْفَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ دَاوُدَ بنِ مَعْرُوفٍ الفَقِيهُ، قَالَ:

---

(١) في الأصل: كأنّ الناسخ كتبه أولا: محمد؛ ثم صحّحه وعدله إلىٰ عمر؛ وما أثبته هو الصواب، وقد تقدّمت ترجمته.

(٢) تقدّم التنبيه علىٰ أنّ كلمة غير واضحة، وكأنّها رسمت كذا: وليوه.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الخُصُومَاتِ فِي الرَّبِّ ـ تَعَالَى ذِكْرُهُ، وَعَزَّ وَجَلَّ ـ

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ(١) ثَنَا هَارُونُ أَبْنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عن المُحَرَّرِ بنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَ حَتَّىٰ يَقُولُوا(٢): هَذَا اللهُ كَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ كَانَ قَبْلَ اللهِ؟! قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: هَلْ سَأَلَكَ عَنْهَا أَحَدٌ؟! قَالَ: نَعَمْ، قَدْ سُئِلْتُ عَنْهَا مَرَّتَيْنِ؛ صَدَقَ اللهُ، وَرَسُولُهُ»(٣).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنْصُورٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ أَفْهَمْهُ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اللهُ أَكْبَرُ، سَأَلَ [عَنْهَا](٤) اثْنَانِ، وَهَذَا الثَّالِثُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ رِجَالًا سَتَرْتَفِعُ بِهِمُ المَسْأَلَةُ، فَيَقُولُونَ: اللهُ

---

(١) في الأصل: سليم؛ وهو تحريف؛ وهو جعفر بن محمد بن سليمان أبو الفضل الخلّال الدّوري؛ وقد تقدّم في شيوخ المصنّف.

(٢) في الأصل: حتىٰ يقولون.

(٣) سنده ضعيف؛ جعفر بن محمد بن سليمان، أبو الفضل الخلّال؛ ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٠٠)؛ ولم يذكره بجرح ولا تعديل؛ كما تقدّم؛ ومجالد؛ هو ابن سَعيد بن عُمَير الهمداني. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ليس بالقويّ، وقد تغيّر في آخر عمره». والمحرّر بن أبي هريرة؛ وهو ابن أبي هريرة الصحابي. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «مقبول». يعني: عند المتابعة، وإلا فهو ليّن الحديث.
وله شاهد عن ابن عُمَر، وأبي سَعيد؛ رواه أبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٤١٢)، ورواه أبو الجهم في «جزئه» (٨٠) عن أبي سعيد فقط؛ وسنده ضعيف جدًّا؛ فيه سَوَّار بن مصعب الهمداني. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي، وغيره: متروك. وقال أبو داود: ليس بثقة. قال الذهبي في «الميزان»: «قلت: وفي جزء أبي الجهم عنه مناكير». ثم ذكر منها هذا الحديث.

(٤) زيادة من «المسند».

خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللهَ؟!»[١].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ الرَّاسِبِيُّ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ يَحْيَىٰ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الصِّدِّيقِ، وَثَنَا الأَوْزَاعِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا أَحَدَ أَصْبَرُ عَلَىٰ أَذًىٰ سَمِعَهُ مِنَ اللهِ ﷻ؛ إِنَّهُ لَيُشْرَكُ بِهِ، وَيُجْعَلُ لَهُ وَلَدٌ؛ ثُمَّ هُوَ يَرْزُقُهُمْ، وَيُعَافِيهِمْ، وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ**»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ تَمِيمِ بنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتِ المُجَادِلَةُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، تَشْكُو إِلَيْهِ زَوْجَهَا، مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ. فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ الآيَةَ»[٣].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ[٤] ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ [أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ][٥]،

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٧٩٠) عن عبد الرزّاق؛ وسنده صحيح علىٰ شرط الشيخين؛ وقد رواه مسلم (١٣٥) عن ابن سيرين.

(٢) سند المصنّف ضعيف جدًّا؛ إسماعيل بن يحيىٰ؛ قال فيه الذهبي في «الميزان»: «مجمع علىٰ تركه». لكنّ الحديث، فقد أخرجه البخاري (٦٠٩٩) ومسلم (٢٨٠٤) من طريق أبي عبد الرحمن السّلمي.

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ١١٧) تعليقًا قال: قال الأعمش: ... وذكره؛ ووصله النسائي (٣٤٦٠) وابن ماجه (١٨٨) من طريق أبي معاوية؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الإرواء» (٧/ ١٧٥).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن غيّاث؛ بيّنه ابن بطة في «الإبانة»؛ وعبد الله هذا؛ لم أجد من ترجم له، إلا ما روىٰ اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٨/ ١٥٣٧) أثرًا عن علي بن أبي طالب من طريقه، ووصفه بالقاضي.

(٥) بياض بالأصل، وأثبت ما يدلّ عليه السياق.

يَقُولُ: «قَالَ اللهُ ﷻ لِمُوسَىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].
حِكَايَةُ اللهِ عَنْ نَفْسِهِ: أَنَّهُ يَسْمَعُ، وَيُبْصِرُ؛ وَلَا تَكُونُ رُؤْيَةٌ إِلَّا بِبَصَرٍ؛ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ: يَسْمَعُ، وَيَرَىٰ؛ هَذَا القُرْآنُ؛ فَمَنْ رَدَّ هَذَا فَقَدْ رَدَّ عَلَىٰ اللهِ أَمْرَهُ، وَقَوْلَهُ، وَأَنْكَرَ التَّنْزِيلَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ[1]: قَالَ لِي إِسْحَاقُ[2]: لَمَّا قَرَأَ الكِتَابَ [بِالمِحْنَةِ، تَقُولُ][3]: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾. فَقُلْتُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾. فَقَالَ: مَا أَرَدْتَ بِهَذَا؟! قُلْتُ: القُرْآنُ صِفَةٌ[4] مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ[5]؛ وَلَا نُنْكِرُ ذَلِكَ، وَلَا نَرُدُّهُ؛ وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ لِأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾. فَثَبَتَ أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. وقَالَ: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾، وقَالَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾. فَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللهِ، وَرَدَّ الأَخْبَارَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاخْتَرَعَ مَقَالَةً عَنْ نَفْسِهِ، وَتَأَوَّلَ بِرَأْيِهِ: فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا؛ صِفَاتُهُ مِنْهُ، لَا نَتَعَدَّىٰ القُرْآنَ»[6].

---

(١) يعني الإمام أحمد.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مُصْعَب الخُزاعي، الأمير؛ ولي إمْرَة بغداد مدّة طويلة، أكثر من ثلاثين سَنَة، وعلىٰ يده امْتُحِن العلماءُ بأمر المأمون، وأُكْرِهوا علىٰ القول بخلق القرآن؛ توفي لستٍّ بَقِين من ذي الحجّة، سنة خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٥هـ)، وولي بعده ابنه محمد. انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٧٨٩) «السير» (١١/ ١٧١).

(٣) سقطت من الأصل، واستدركتها من «بيان تلبيس الجهمية»؛ فيستقيم بها الكلام.

(٤) في الأصل: وصفه؛ والتصحيح من «بيان تلبيس الجهمية».

(٥) في «المحنة»: فقال إسحاق: ما أردت بهذا؟ فقلت: كتاب الله ﷻ، ولم أَزِدْ في كتابه شيئًا، كما قال، ووصف ﷻ.

(٦) سنده صحيح؛ حنبل هو ابن إسحاق بن حنبل الشيباني؛ وهو ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل، وتلميذه. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢١٧): «كان ثقة، ثبتًا». وقال الذهبي في «السير» (١٣/ ٥١): «الإمام، الحافظ، المحدّث، الصدوق، المصنِّف». وقال فيه أيضا: «قلت: له مسائل كثيرة عن أحمد؛ ويتفرّد، ويُغْرِب». =

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَابُورٍ الدَّقَّاقُ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي مَعْشَرٍ ثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ حَذَّرَ أُمَّتَهُ الدَّجَّالَ، حَتَّىٰ نُوحٌ، وَإِنِّي أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ بِشَيْءٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ مَنْ كَانَ قَبْلِي -وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ عَيْنِهِ-: إِلَّا أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، كَذَلِكَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ؛ يَقْرَأُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ**»[1].

= والأثر، ذكره عبد الغني المقدسي في «المحنة» (٤٢)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٦٢ و٣/ ٧١٢ و٦/ ٥١٤)، وفي «در التعارض» (٢/ ٣٢).

(١) أخرجه أبو سعيد الدارمي في «نقض بشر المريسي» (١/ ٣٣٢) من طريق أبي معشر؛ وسنده ضعيف؛ أبو معشر (وهو نجيح بن عبد الرحمن السّندي المدني). قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف، أسنّ واختلط»؛ لكن الحديث صحيح؛ فقد رواه البخاري (٣٣٣٨) ومسلم (٢٩٣٦) عن أبي سَلمة عن أبي هريرة بنحوه؛ وفي الباب عن جمع كثير من الصحابة؛ أنظر «أخبار الدجّال» لعبد الغني المقدسي، و«قصّة المسيح الدجّال» للشيخ الألباني.

بَابٌ فِي اليَدَيْنِ، وَالقَبْضِ، وَالبَسْطِ

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ ثَنَا أَبُو اليَمَانِ حَدَّثَنِي أَبُو مَهْدِي عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ عَنْ أَبِي شَجَرَةَ كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ يدَ اللهِ مَبْسُوطَةٌ علىٰ خَلْقِهِ؛ فَمَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ رَفَعَهُ اللهُ، وَمَنْ رَفَعَ نَفْسَهُ وَضَعَهُ اللهُ»[1].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا هِلَالُ بنُ العَلَاءِ ثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[2] ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ الخَلْقَ، كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»[3].

حَدَّثَنَا القَاسِمُ ثَنَا المَرُّوذِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «عَلَيْهِمْ

---

(١) هو طرف من حديث مطوّل؛ رواه ابن السّكن في «حديثه» (٦) من طريق أبي اليمان؛ وقال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٥٦٩٧): «قلت: وهذا إسناده واهٍ بمرّة؛ آفته سَعيد بن سِنان هذا -وهو أبو مهدي الحمصي-؛ قال الحافظ في «التقريب»: «متروك؛ ورماه الدارقطني، وغيره بالوضع». قلت: ويد الصنع ظاهرة في حديثه هذا، فقد سرق بعض الأحاديث الصحيحة، وضمّها إليه بهذا السياق والإسناد».

(٢) في الأصل: أحمد بن حُمَيد؛ ولعلّه غلط؛ والصواب ما أثبته؛ فإنّ الإمام أحمد بن حنبل هو ممّن روىٰ عنه هلال بن العلاء، وروىٰ عن أبي خالد الأحمر؛ كما في ترجمته؛ بينما لم يذكر أحمد بن حميد: لا في شيوخ هلال بن العلاء، ولا في تلاميذ أبي خالد الأحمر.

(٣) فيه ابن عجلان؛ وهو محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق، إلا أنّه اختلطت عليه أحاديث أبىٰ هريرة»؛ وبقية رجاله بين ثقة، ولا بأس به؛ علىٰ خلاف في أبي خالد الأحمر؛ وهو سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، الجعفي. قال فيه الذهبي في «ذكر أسماء من تكلّم فيه وهو موثّق»: «ثقة مشهور. قال ابن معين وحده: ليس بحجة». وقد روىٰ له الجماعة؛ كما في «التقريب»؛ ومهما يكن الأمر فإنّ الحديث صحيح؛ فقد أخرجه البخاري (٧٤٠٤) عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومسلم (٢٧٥١) عن الأعرج، وعن عطاء بن ميناء عنه (٢٧٥١).

فِي القُرْآنِ حُجَجٌ، فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ حُجَجٌ -يَعْنِي الجَهْمِيَّةَ-. قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ شَدِيدَةٌ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ. قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ - يُشِيرُ الرَّجُلُ بِإِصْبَعِهِ عَلَىٰ إِصْبعٍ -؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ[1] يُشِيرُ بِإِصْبعٍ إِصْبعٍ. قُلْتُ: يُحْكَىٰ فِي حَدِيثِ الحَبْرِ[2]، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي[3]. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يُشِيرُ فِي حَدِيثِ الحَبْرِ، حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَجَعَلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ، يُشِيرُ بِإِصْبعٍ إِصْبعٍ»[4].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلُ بنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ:

---

(١) يعني: يحيىٰ بن سَعيد القطّان البصري؛ الحافظ، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث؛ المتوفىٰ سنة ١٩٨ه. قال الإمام أحمد «ما رأيتُ بعيني مثل يحيىٰ بن سعيد القطّان». وقال يحيىٰ بن معين: قال لي عبد الرحمن: «لا ترىٰ بعينك مثل يحيىٰ القطّان». انظر ترجمته في «السير» (٩/ ١٧٥).

(٢) في الأصل: الحديث الخبر؛ بمعجمتين؛ وهو تصحيف؛ والصواب ما أثبتّه؛ وقد كتبه الناسخ فيما بعد صحيحًا سليمًا. وسيذكره المصنّف هذا الحديث بعد قليل.

(٣) كذا نقل عن سفيان؛ وقد روي عنه أنّه حكىٰ في الصفة؛ فقد روىٰ ابن منده في «الردّ علىٰ الجهمية» (٢٥) حديث جابر مرفوعًا: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك. فقيل: يا رسول الله، أتخاف علينا، وقد آمنّا بك، وبما جئت به؟! فقال: إنّ القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن -جلّ وَعزّ- يقلّبها كيف يشاء. هكذا». ووصف سفيان الثوري: بالسّبابة والوسطىٰ، فحرّكهما». ولعلّه لهذا السبب قال الإمام أحمد،فقال: «لا أدري». كأنّه شكّك في الرواية عنه.

(٤) وسنده صحيح؛ القاسم: هو ابن زكريا بن يحيىٰ البغدادي، أبو بكر المقرئ، المعروف بالمُطرّز. تقدم في ترجم شيوخ المصنّف. قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة حافظ».
والمرّوذي: هو أبو بكر، أحمد بن محمّد بن الحجّاج؛ الإمام، القدوة، المحدّث، شيخ الإسلام، صَاحَبَ الإمامَ أحمدَ؛ لازمه، وكان أجلّ أصحابه؛ مات سنة ٢٨٠هـ. أنظر «السير» (١٣/ ١٧٤).
وله شاهد من رواية حنبل؛ وسيذكره المصنّف بعد هذا؛ وله شاهد آخر من رواية أبي طالب؛ ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٠٦).

«حَدَّثْتُ يَحْيَىٰ بنَ سَعِيدٍ حَدِيثَ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ اللهَ ﷻ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ». قَالَ: فَجَعَل يَحْيَىٰ يَحْكِي. قَالَ: فَيَقُولُ بِإِصْبعِهِ هَكَذَا، حَتَّىٰ أَتَىٰ عَلَىٰ آخِرِهَا. وَأَرَانَا كَيْفَ يَضَعُ يَحْيَىٰ عَلَىٰ الخِنْصَرِ، ثُمَّ الَّتِي تَلِيهَا: إِصْبعٍ إِصْبعٍ، حَتَّىٰ عَقَدَ لَنَا حَنْبَلٌ: ثَلَاثِينَ»[1].

---

(١) سنده صحيح؛ كما تقدّم. وقد رواه أيضا عبد الله بن الإمام أحمد في «السنّة» (٤٨٩)، فقال: «سمعت أَبي ﵀: ثنا يحيىٰ بن سَعيد بحديث سفيان عن الأعمش عن منصور عن إبراهيم عن عُبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ: «**إنّ الله يمسك السّموات علىٰ إصبع**». قال أبي ﵀: جعل يحيىٰ يشير بأصابعه. وأراني أبي: كيف جعل يشير بإصبعه؟: يضع إصبعًا إصبعًا، حتىٰ أتىٰ علىٰ آخرها».
قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٠٥ و٣٠٦): «اعلم إنّه غير ممتنع حمل الخبر علىٰ ظاهره، وأنّ الإصبع صفة ترجع إلىٰ الذات، وأنّه تجوز الإشارة فيها بيده. نصّ عليه أحمد في رواية أبي طالب». ثمّ ذكر هذه الرواية.
وما نقله الإمام أحمد عن يحيىٰ بن سعيد القطّان، وما فعله أيضا؛ قد ثبت عن غيره من السّلف؛ منهم سفيان الثوري؛ كما تقدّم.
ومنهم وكيع؛ فروىٰ ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (٣٢-نسخة الشاملة): حدثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا وكيع بن الجراح، عن أبي حجين، عن الضّحّاك: «﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]. يعني بين إصبعيه. ورفع وكيع إصبعيه السبابة والوسطىٰ».
ومنهم معاذ بن معاذ التميمي العنبري أبو المثنىٰ البصري، الحافظ المتقن؛ فروىٰ عبد الله في «السنة» (٥٠٠)، قال: «حدّثني أبي ﵀، حدّثنا معاذ بن معاذ حدّثنا حمّاد بن سلمة حدّثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك ﵁ عن النبي ﷺ: في قوله ﷻ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: «هكذا. يعني: **أخرج طرف الخنصر**» قال أبي: أراناه معاذ، فقال له حميد الطّويل: ما تريد إلىٰ هذا، يا أبا محمد؟! قال: فضرب صدره ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حميد؟! وما أنت يا حميد؟! حدّثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ، تقول أنت: ما تريد إليه؟! حدّثني أبي، قال: حدّثني من سمع معاذًا، يقول: وددت أنّه حبسه شهرين -يعني لحميد-».
ومنهم سليمان بن حرب؛ فروىٰ الترمذي (٣٠٧٤) الحديث السّابق، وفيه: «قال حمّاد: هكذا، وأمسك سليمان بطرف إبهامه علىٰ أنملة إصبعه اليمنىٰ».
ومنهم حمّاد بن سلمة، وإبراهيم بن الحجّاج الناجي؛ فروىٰ عبد الله في «السنة» (٥٠٢) الحديث السابق، وفيه: «قال حمّاد: هكذا. وأرانا إبراهيم طرف الخنصر. =

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ، وَالعَلَاءُ بنُ سَالِمٍ، قَالَا:

= قلت لإبراهيم رفعه قال: لا».
ومنهم الأعمش؛ فروىٰ ابن ماجه (٣٨٣٤) حديث أنس: «إنّ القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن ﷻ يقلبها». وأشار الأعمش بإصبعيه».
وغيرهم كثير؛ وليس القصد منهم التشبيه، أو التجسيم -فحشاهم؛ وتعالىٰ الله سبحانه عن النّد، والعدل، والمثل، والشبه- بل مقصودهم هو إثبات الصّفة، وتأكيدها حقيقة، ونفي المجاز عنها، ودفع توهّم غير مرادها؛ فأشاروا إلىٰ المحلّ لإثبات تلك الصّفة؛ وقد ثبت في السنّة إشارة النبي ﷺ إلىٰ بعض صفات الله بأصابعه؛ منها ما رواه عبيد الله بن مقسم: «أنّه نظر إلىٰ عبد الله بن عمر، كيف يحكي رسول الله ﷺ؟! قال: يأخذ الله ﷻ سمواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله -ويقبض أصابعه ويبسطها- أنا الملك. حتىٰ نظرت إلىٰ المنبر يتحرّك من أسفل شيء منه، حتىٰ إنّي لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟!» رواه مسلم (٢٧٨٨). وقوله: «**يقبض أصابعه ويبسطها**» هو النبي ﷺ.
قال ابن القيم في «الصواعق» (١/ ٣٩٦): «جعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويبسطها تحقيقًا لإثبات اليد، وإثبات صفة القبض؛ ومن هذا إشارته بأصبعه إلىٰ السّماء حين استشهد ربّه ﷻ علىٰ الصحابة: أنّه قد بلّغهم؛ تحقيقًا لإثبات صفة العلو، وأنّ الرّبّ الذي استشهده فوق العالم، مستوٍ علىٰ عرشه».
وما رواه سُليم بن جبير مولىٰ أبي هريرة، قال: «سمعتُ أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ إلىٰ قوله -تعالىٰ-: ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨] رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَضَعُ إبهامَه علىٰ أُذُنه، والتي تليها: علىٰ عينه. قال أبو هريرة: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَقرؤُها، ويضع إصبعَيْه». قال ابن يونس (راوي الحديث): قال المقرئ: يعني: أنّ الله سميع بصير. يعني: أنّ لله سمعًا وبصرًا. قال أبو داود: وهذا ردٌّ علىٰ الجهميّة» رواه أبو داود (٤٧٢٨)؛ وذكر الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣٧٣): أنّ سنده قويٌّ علىٰ شرط مسلم. وصحّح إسناده الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود».
قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٩٠) بعدما روىٰ الحديث: «والمراد بالإشارة المرويّة في هذا الخبر تحقيق الوصف لله ﷻ بالسّمع والبصر؛ فأشار إلىٰ محلّي السّمع والبصر منّا لإثبات صفة السّمع والبصر لله -تعالىٰ-؛ كما يقال: قبض فلان علىٰ مال فلان؛ ويشار باليد علىٰ معنىٰ أنّه حاز ماله. وأفاد هذا الخبر: أنّه سميع بصير، له سمع وبصر؛ لا علىٰ معنىٰ: أنّه عليم؛ إذ لو كان بمعنىٰ العلم لأشار في تحقيقه إلىٰ القلب؛ لأنّه محلّ العلوم منّا؛ وليس في الخبر إثبات الجارحة؛ تعالىٰ الله عن شبه المخلوقين علوًّا كبيرًا». وقال ابن القيم في «الصواعق» (١/ ٣٩٦): «وضع إبهامه علىٰ أذنه، والتي تليها علىٰ عينه: رفعًا لتوهّم: أنّ المراد بالسّمع والبصر غير الصفتين المعلومتين».
أمّا إذا خشي اللبس، وفتنة التشبيه، وتوهّم التجسيم؛ فلا يجوز الإشارة إلىٰ الصفات =

ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «جَاءَ

= بالأصابع؛ كما قال ﷺ: «**ما أنت بمحدّث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة**» رواه مسلم (١/ ١١) عن أبي هريرة؛ وقال عليٌّ: «حدّثوا الناس، بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله» رواه البخاري (١٢٧).

وأمّا ما رواه أبو نصر أحمد بن يعقوب بن زاذان، قال: «بلغني: أنّ أحمد بن حنبل، قرأ عليه رجل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾. قال: ثمّ أومأ بيده، فقال له أحمد: قطَعها الله، قطعها الله، قطعها الله. ثمّ حرد، وقام» رواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٧٣) وعنه قوام السنّة في «الحجّة» (١/ ٢٠٨). فهذا كما قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٠٧): «محمول علىٰ أنّه قصد التشبيه». أو يحمل علىٰ أنه كان في المجلس من يخشىٰ عليه توهّم التشبيه؛ كما تقدّم.

وهذا، كما روىٰ عدي بن حاتم: «أنّ رجلًا خطب عند النبي ﷺ، فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما، فقد غوىٰ. فقال رسول الله ﷺ: **بئس الخطيب أنت، قُلْ: ومن يعصِ الله ورسوله**» رواه مسلم (٨٧٠). فأنكر علىٰ هذا الخطيب في قوله: «ومن يعصهما»؛ لتشريكه اسم الله ورسوله، والتسوية بينهما في ضمير واحد؛ لأنّ التشريك والتسوية في الخطاب العام قد يخلّ بتعظيم الباري، ويوهم التسوية بينهما في مقام واحد؛ ممّا يفضي إلىٰ الشرك؛ كما قال النبي ﷺ: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثمّ شاء فلان**» رواه أبو داود (٤٩٨٠) عن حذيفة؛ وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (١٣٧).

وقد ثبت عنه ﷺ أنّه جمع بينهما في ضمير واحد، فقال: «**ثلاث من كنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما**» الحديث. رواه البخاري (١٦) ومسلم (٤٣) عن أنس؛ وقال: «إنّ الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر، فإنها رجس» رواه مسلم (١٩٤٠) عن أنس. وإنّما ثنّىٰ الضمير، وجمع بين اسم الله واسم رسوله؛ لأنّه كان في مقام التعليم، وبيان الأحكام؛ وأنّه أمن من اللّبس، والاشتباه؛ وهذا كقوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]؛ فأشرك في الضمير.

قال القرطبي في «المفهم» (٢/ ٥١١): «إنّ إنكاره ﷺ علىٰ ذلك الخطيب؛ يحتمل أن يكون، كأنّ هناك من يتوّهم التّسوية من جمعهما في الضمير الواحد؛ فمنع ذلك لأجله، وحيث عُدِمَ ذلك جاز الإطلاق».

وقال السّندي في «حاشيته علىٰ النسائي» (٦/ ٩٠): «فالوجه: أنّ التّشريك في الضّمير؛ يخلّ بالتعظيم الواجب، ويوهم التّشريك بالنظر إلىٰ بعض المتكلّمين، وبعض السّامعين؛ فيختلف حكمه بالنّظر إلىٰ المتكلّمين، والسّامعين؛ والله -تعالىٰ- أعلم». =

رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ، أُبْلِغُكَ: أَنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرْضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ. قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]»[1].

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الخلّال ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ الحِمْصِيُّ ثَنَا أَبُو المُغِيرَةِ ثَنَا الوَلِيدُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ أَبِي السَّائِبِ ثَنَا بُسْرُ[2] بْنُ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ الغَطَفَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**مَا مِن امْرِئٍ إِلَّا وَقَلْبُهُ بَيْنَ إِصْبعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ**»[3].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ أبو مُحَمَّدٍ[4] ثَنَا أَبُو سَالِمٍ الرَّوَّاسُ ثَنَا عَلِيُّ

= وانظر «إبطال التأويلات» (٣١٣-٣١٦).

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٥) ومسلم (٢٧٨٦) من طريق الأعمش؛ وزاد البخاري (٦/ ١٢٦) من طريق آخر: «تصديقًا لقول الحبر». وفي رواية أخرىٰ له (٧٤١٤)، ولمسلم: «تعجّبًا لما قال، تصديقًا له». قال ابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٢٠): «وهذا حديث ثابت باتّفاق».

(٢) في الأصل: بشر؛ -بمعجمة- وهو تصحيف، والتصحيح من مصادر التخريج، والتراجم؛ وهو بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي؛ روىٰ له الجماعة. قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة حافظ».

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنّة» (٢٢١) وفي «الآحاد والمثاني» (١٢٧٨) والطبراني في «مسند الشاميّين» (١٢٣٣) من طريق أبي المغيرة؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة».

(٤) لعلّه عبد الله بن أحمد الأصبهاني، كنيته أبو محمد؛ وهو ممّن روىٰ عن أبي سالم الرواس؛ وقدم بغداد، وحدّث بها؛ وتوفي في سنة ٣١٠هـ؛ كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٩)؛ =

بْنُ عَاصِمٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَلَقَ اللهُ ﷻ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ أَشْجَارَهَا[١] بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي. فَقَالَتْ: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا الْمَيْمُونِيُّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ يَدَيْهِ[٣] نِعْمَاهُ، كَيْفَ يَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ مُشَدَّدَةً؟! [قَالَ الْمَيْمُونِيُّ: فَقُلْتُ][٤]: وَحِينَ خَلَقَ آدَمَ ﷺ، بِقَبْضَتِهِ[٥] -يَعْنِي مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ-، وَالْقُلُوبُ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ»[٦].

= فلا يبعد أنّ يكون المصنّف قد سمع عنه.

(١) في الأصل: أشجاره؛ والتصحيح من مصادر التخريج.

(٢) سند المصنّف موضوع؛ أبو سالم الرواس هو العلاء بن مسلمة بن عثمان البغدادي. قال ابن طاهر: «كان يضع الحديث». وقال ابن حبان: «يروى الموضوعات عن الثقات»؛ كما في «الميزان». وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع». وقد أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٣٠٢) وابن عدي في «الضعفاء» (٦/ ٣٢٩) من طريق علي بن عاصم؛ وضعّفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٢٨٣)، وقال: «قلت: وعلّته علي بن عاصم هذا؛ كان سيّء الحفظ، كثير الخطأ، وإذا بُيِّن له لا يرجع عنه؛ ولذلك ضعّفه جمهور أئمّة الحديث؛ وكذّبه ابن معين، وغيره». وللحديث شواهد، لكنّها ضعيفة؛ أنظر «المصدر السابق» (١٢٨٤-١٢٨٥).

(٣) في الأصل: أنّ يده. وفي «إبطال التأويلات»: أنّ يَدَاه. ولعلّ ما أثبته هو الصحيح.

(٤) زيادة من «إبطال التأويلات».

(٥) في الأصل: فقبض؛ والتصويب من «إبطال التأويلات».

(٦) ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٦٩). والميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرَّقِّي أَبُو الحَسَن؛ ذكره أبو بكر الخلّال، فقال: «الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر؛ كان سنّة يوم مات دون المائة فقيه البدن كان أحمد يكرمه، ويفعل معه ما كان يفعله مع غيره. قال لي: صحبتُ أبَا عبد الله علىٰ الملازمة من سنة خمس ومائتين إلىٰ سنة سبع وعشرين. وعنده عن أبي عبد الله مسائل فِي ستّة عشر جزءًا، منها جزآن كبيران بخط جليل، مائة ورقة؛ إن شاء الله، أو نحو ذلك؛ لم يسمعه منه أحد غيري فيما علمت من مسائل، لم يشركه فيها أحد كبار جياد تجوز =

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا زَكَرِيَّا بنُ أَسَدٍ ثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «ابْنَ آدَمَ، أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ. وَقَالَ: يَمِينُ اللهِ مَلْأَىٰ، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ، [سَحَّاءُ][1] اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»[2].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[3]، قَالَ: «سَأَلْتُ ثَعْلَبًا[4] عَنْ قَوْلِهِ: «يَدُ اللهِ مَلْأَىٰ، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ»؟ قَالَ: لَا يُنْقِصُهَا نَفَقَةٌ. «سَحَّاءُ»: قَالَ: صَبًّا، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ القَبْضُ، [رَاسِّينِ[5]، شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ][6]»[7].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الجُنَيْدِ[8] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

= الحدّ في عظمتها وقدرها وجلالتها؛ كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢١٢). توفي سنة ٢٧٤ هـ. قال الذهبي في «السير» (١٣/ ٨٩): «الإمام، العلّامة، الحافظ، الفقيه، عبد الملك ...، تلميذ الإمام أحمد، ومن كبار الأئمّة. كان عالم الرقّة، ومفتيها في زمانه». وقال فيه الحافظ في «التقريب»: «ثقة فاضل».

وعلّق أبو يعلىٰ علىٰ كلامه، فقال: « وظاهر هذا منه الأخذ بظاهر الحديث. فإن قيل: لا يجوز إطلاق ذلك عليه، بل تحمل القبضة علىٰ معنىٰ القدرة؛ كقول القائل: فلان في قبضتي. علىٰ معنىٰ قادر عليه؛ وعلىٰ هذا قوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أي: تحت قدرته، وملكه. قيل: هذا غلط؛ لأنّ فيه إسقاط فائدة التخصيص بهذه القبضة، لعلمنا بقدرته علىٰ جميع الأشياء، فلا معنىٰ لإضافة القدرة إلىٰ خلق آدم من قبضة قبضها ...».

(١) زيادة من الصحيحين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٨٤) من طريق أبي الزناد، ومسلم (٩٩٣) من طريق سفيان.

(٣) هو أحمد بن محمد، المعروف بأبي بكر الخلاّل.

(٤) في الأصل: ثعلب.

(٥) من رسّ، رسًّ، ورسيسًا، وأرسّ: أي دخل وثبت؛ وأرسّه: أثبته؛ والرَّسّة: السَّارية المُحكمَة. أنظر «لسان العرب» (٦/ ٩٧). وفي «المعجم الوسيط» (٣٤٣): «رسّ الشّيء في الشّيء: دخل وَثَبت».

(٦) كذا في الأصل؛ وكذا رواه ابن بطّة.

(٧) رواه عنه ابن بطّة في «الإبانة» (٧/ ٢٩٦).

(٨) هو محمد بن أحمد بن الجنيد الدقّاق؛ وقد تقدّم ذكره؛ وقد ذكر الخطيب، في «تاريخه» =

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ ﷻ الخَلْقَ، كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»(١).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا يَعْقُوبُ بنُ سُفْيَانَ وَإِبْرَاهِيمُ بنُ الهَيْثَمِ، قَالَا: ثَنَا آدَمُ ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ عَنْ بُشَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّحِمُ شُجْنَةٌ(٢) مِنَ الرَّحْمَنِ، تَعَلَّقُ بِحَقْوَيِّ(٣) الرَّحْمَنِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي»(٤).

= (٢/ ١١١) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٣) أنه روىٰ عن أبي عاصم؛ وهو النبيل.

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٣) وابن ماجه (٤٢٩٥) من طريق ابن عجلان؛ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصحّحه أيضا الألباني في «الصحيحة» (١٦٢٩).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٤١٨): «قوله: «الرحم شجنة»: بكسر المعجمة، وسكون الجيم، بعدها نون؛ وجاء بضمّ أوّله، وفتحه؛ روايةً، ولغة. وأصل الشجنة: عروق الشجر المشتبكة. والشَّجَن -بالتحريك- واحد الشجون؛ وهي طرق الأودية؛ ومنه قولهم: الحديث ذو شجون. أي يدخل بعضه في بعض. وقوله: «من الرحمن» أي أخذ اسمها من هذا الاسم؛ كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعًا: «أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسمًا من اسمي». والمعنىٰ: أنها أثر من آثار الرحمة، مشتبكة بها؛ فالقاطع لها منقطع من رحمة الله».

(٣) الحقو: موضع شدّ الإزار، ومعقده؛ وهو الخاصرة. انظر «النهاية» (١/ ٤١٧) «المصباح المنير» (١/ ١٤٥).

(٤) ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٩٠) عن المصنّف، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٣٣٩) من طريق آدم (وهو ابن إيّاس)، ورواه البخاري (٥٩٨٨) عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح (وهو ذكوان أبو صالح السمّان الزيّات المدني) به، لكن دون قوله: «بحقوي الرحمن».
وذكر المصنّف هذا الحديث لإثبات صفة «الحقو» لله ﷻ. ويشهد له ما رواه البخاري (٤٨٣٠) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرحم، فأخذت بحقو الرحمن**» الحديث.
ثمّ نقل بعده عن الإمام أحمد، أنّه قال: «يُمرّ كلّ حديث علىٰ ما جاء». وهذا يدلّ علىٰ أنّه أخذ بظاهر الحديث، وأثبت صفة «الحقو» لله -تعالىٰ-. ويؤيّده ما ذكره أبو يعلىٰ في =

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ثَنَا أَبُو يَحْيَىٰ ثَنَا أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يُسْأَلُ عَنْ حَدِيثِ هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ: أَنَّه قُرِئَ عَلَيْهِ حَدِيثُ: «تَجِيءُ الرَّحِمُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَتَتَعَلَّقُ بِالرَّحْمَنِ»؟ فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ تَكُونَ قَدْ كَفَرْتَ. فَقَالَ: هَذَا شَامِيٌّ؛ مَالَهُ وَلِهَذَا؟! قُلْتُ: مَا تَقُولُ؟ قَالَ: يُمْضَىٰ كُلُّ حَدِيثٍ عَلَىٰ مَا جَاءَ»[1].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ ثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنْصُورٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ ﷻ: ابْنَ آدَمَ، أُذْكُرْنِي فِي نَفْسِكَ أَذْكُرْكَ فِي نَفْسِي، فَإِنْ ذَكَرْتَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُكَ فِي مَلَإٍ مِنَ مَلَائِكَتِي.

= «إبطال التأويلات» (٣٩٤) عن المرّوذي، أنّه قال: «جاءني كتاب من دمشق، فعرضته علىٰ أبي عبد الله، فنظر فيه، وكان فيه: أنّ رجلًا ذكر حديث أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «إنّ الله ﷻ خلق الخلق حتىٰ إذا فرغ منها قامت الرحم فأخذت بحقو الرّحمن». وكان الرجل تلقيه -يَعْنِي حديث أبي هريرة- فرفع المحدّث رأسه، وقال: أخاف أن تكون كفرت. فقال أبو عبد الله: هذا جهمي».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٠٥-٢٢٢) -في ردّه علىٰ الرازي في زعمه وجوب تأويل هذا الحديث-: «يقال له: بل هذا من الأخبار التي يقرّه من يقرّ نظيره، والنزاع فيه كالنزاع في نظيره؛ فدعواك أنّه لابد فيه من التأويل بلا حجّة نخصّه لا يصحّ». ثم نقل عن القاضي أبي يعلىٰ، أنّه قال: «اعلم أنّه غير ممتنع حمل هذا الخبر علىٰ ظاهره، وأنّ «الحقو»، و«الحُجْزَة» صفة ذات، لا علىٰ وجه الجارحة، والبعض». ونقل أبو يعلىٰ عن ابن حامد أنّه قال في كتابه فصل: «وممّا يجب التصديق به: أنّ لله حقوًا». ثمّ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الختام: «والمقصود هنا: أنّ هذا الحديث في الجملة من أحاديث الصفات، التي نصّ الأئمّة علىٰ أنّه يمرّ كما جاء، وردّوا علىٰ من نفىٰ مُوجَبَه؛ والغرض: أنّ هذا ليس ممّا اتّفقت الأئمّة علىٰ تأويله».

(١) ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٩٥)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٠٩، ٣١٠). ورواه أيضا المرّوذي بنحوه إلا أنّه قال: «جهمي» مكان «شامي». ذكره أيضا أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٣٩٤)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٠٨، ٣١٠).

أَوْ قَالَ: مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»(١).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ ثَنَا الفَرْيَابِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ»(٢).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلَّامٍ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: «خَلَقَ اللهُ المَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٤٠٥) عن عبد الرزّاق؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٢٣) علىٰ شرط الشيخين.

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٩٦) من طريق سفيان عن عائشة مرفوعًا.

(٣) أخرجه أبو سعيد الدارمي في «نقض بشر المريسي» (٢/ ٦٤٧) وعبد الله في «السنّة» (١٠٨٤ و١١٩٥)، من طريق أبي أسامة (وهو حمّاد بن أسامة)؛ ورواه ابن منده في «الردّ علىٰ الجهميّة» (٣٣) من طريق آخر عن محمد بن إسحاق حدّثني هشام به؛ وإسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين.
قصد المصنّف بهذا الحديث إثبات صفة الذّراعين والصدر لله -تعالىٰ-. ويشهد له ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «**غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعًا بذراع الجبّار، وضرسه مثل أحد**» رواه ابن حبان (٧٤٤٣) والحاكم (٨٧٦٠) وابن أبي عاصم في «السنّة» (٦١٠)؛ وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه». ووافقه الذهبي. وكذا صحّحه الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة» علىٰ شرطهما. وقد ترجم له ابن أبي عاصم، فقال: «باب حديث: «غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون بذراع الجبّار، وضرسه مثل أحد». وهذا يدلّ علىٰ أنّه أخذ بظاهره. ورواه أبو سعيد الدارمي في نقضه للمريسي -كما تقدّم-، وقال منكرًا عليه: «فيقال لهذا المعارض: إذا كان هذا الحديث عندك من المنكرات التي تترك من أجله جلّ الروايات؛ فَلِمَ فسّرته، كأنّك تُثبته؟! فقلتَ: تأويله عندنا محتمل علىٰ ما يقال في أسماء النجوم، الذي يسمّىٰ منها الذّراع والجبهة. ويحك، أيّها المعارض! استنكرت الحديث، وتفسيرك أنكر منه. أخلق الله الملائكة من نور النّجوم، وشعورها التي يسمّىٰ الذّراع والجبهة؛ أم للنجوم شعور، فيخلق منها الملائكة؟! لقد أغربت بهذا =

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «لَا نَرُدُّ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا قَالَ؛ بَلْ نُؤْمِنُ بِهِ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ. قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾»(١).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ الدَّقَّاقُ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي مَعْشَرٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي وَهْبٍ مَوْلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**احْتَجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ الجَنَّةُ: لِي النَّبِيُّونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ؛ وَلَكِ الجَبَّارُونَ، وَالمُتَكَبِّرُونَ. قَالَتْ لَهَا النَّارُ: لَكِ الضُّعَفَاءُ، وَالمَسَاكِينُ؛ وَلِيَ المُلُوكُ، وَالجَبَّارُونَ، وَالمُتَكَبِّرُونَ. فَقَالَ اللهُ لَهُمَا: أَنْتِ رَحْمَتِي، أَرْحَمُ بِكِ مَنْ شِئْتُ مِنْ خَلْقِي؛ وَأَنْتِ عَذَابِي، أَنْتَقِمُ بِكِ مِمَّنْ شِئْتُ مِنْ خَلْقِي؛ وَلِكُلٍّ عِنْدِي مِلْؤُهَا؛ فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يَضَعَ الجَبَّارُ قَدَمَهُ فِيهَا ﷻ؛ فَتَقُولُ: قَطْ، قَطْ. يَعْنِي: حَسْبِي، حَسْبِي**»(٢).

= التفسير علىٰ جميع المفسّرين، وأندرت، وكدت أن تقلب العربية ظهرها لبطنها؛ أن جازت عليك هذه المستحيلات: أنّ الله خلق الملائكة من شعور النجوم، الذي تسمّىٰ ذراعًا».

فإثبات صفة الذّراعين، والصدر لله -سبحانه- كإثبات بقية الصفات؛ مثل اليدين، والأصابع، والكفّ، والقدم، ونحوها. قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢١): «إنّه غير ممتنع حمل الخبر علىٰ ظاهره في إثبات الذّراعين والصدر؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عمّا تستحقه؛ لأنّا لا نثبت ذراعين وصدرًا؛ هي جوارح وأبعاض؛ بل نثبت ذلك صفة؛ كما أثبتنا اليدين، والوجه، والعين، والسّمع، والبصر؛ وإن لم نعقل معناه. فإن قيل: عبد الله بن عَمرو لم يرفعه إلىٰ النبي ﷺ، وإنما هو موقوف عليه، فلا يلزم الأخذ به. قيل: إثبات الصفات لا يؤخذ إلا توقيفًا؛ لأنّ لا مجال للعقل، والقياس فيها؛ فإذا روي عن بعض الصحابة فيه قول، عُلِم أنهم قالوه توقيفًا».

(١) سنده صحيح، ورواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠٢)، وذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٩٢ و٣٥١)، وابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤١٣).

(٢) في الأصل، عبارة مقحمة من الناسخ، وهي: متفق عليه؛ ولفظهما: «يضع ربّ رجله». =

حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ وَأَحْمَدُ، قَالَا: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ ثَنَا آدمُ وَأَحْمَدُ بنُ خَلَفٍ ثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ، تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّىٰ يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ -جَلَّ وَعَزَّ- قَدَمَهُ فِيهَا. فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَعِزَّتِكَ. فَيُزْوَىٰ[1] بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ، وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّىٰ يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا، يُسْكِنُهُ الجَنَّةَ»[2].

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ وَسَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ، قَالَا: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ ثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبْزَىٰ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، قَالَ: «إِنَّ الرِّيحَ مِنْ نَفَسِ الرَّحْمَنِ ﷻ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا، فَقُولُوا: نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا فِيهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا»[3].

= وأخرجه الترمذي، وقال: «يضع الرحمن قدمه». وقال: حديث صحيح.
والحديث أخرجه البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٦) والترمذي (٢٥٥٧ و٢٥٦١).

(١) في الأصل: فَتَنْزَوِي؛ وما أثبته موافق لما ثبت في مصادر التخريج، وغيرها. قال النووي في «شرح مسلم» (١٧/ ١٨٢): «معنىٰ "يزوىٰ": يضمّ بعضها إلىٰ بعض، فتجتمع، وتلتقي علىٰ من فيها؛ ومعنىٰ قطْ: حسبي؛ أي يكفيني هذا». وفي رواية من حديث أبي هريرة: «فهنالك تمتلئ، ويزوىٰ بعضها إلىٰ بعض» رواه البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٦).

(٢) رواه البخاري (٦٦٦١) من طريق آدم، ومسلم (٢٨٤٨) من طريق شيبان.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (١٠٧٠٥ و١٠٧٠٦) من طريق الأعمش عن أبيّ بن كعب موقوفًا؛ ورواه أيضا (١٠٧٠٤) والترمذي (٢٢٥٢) عنه مرفوعًا؛ لكن ليس فيه: «من نفس الرحمن»؛ وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥٦).
قصد أبو بكر الخلّال بهذا الحديث إثبات صفة «النَّفَس» -بالتحريك- لله ﷻ؛ ويشهد له ما رواه أحمد في «مسنده» (١٠٩٧٨) عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**ألا إنّ الإيمان يمان**، والحكمة يمانية، وأجد نَفَس ربّكم من قبل اليمن». لكن ضعّفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٠٩٧) بهذه الزيادة: «نفس ربّكم». والحديث، لا يدلّ علىٰ إثبات صفة «النَّفَس»؛ لأنّ معنىٰ قوله: «من نفس الرحمن»: تنفيس الله -تعالىٰ-، وتفريجه =

= للكروبات؛ من: نفّس، ينفّس تنفيسًا؛ كفرّج، يفرج، تفريجًا. قال الفايروزآبادي في «قاموس المحيط» (٥٧٨): «وفي قوله: «ولا تسبّوا الريح فإنّها من نفس الرحمن»، و«أجد نفس ربّكم من قبل اليمن»: اسمٌ، وُضِعَ موضَعَ المصدر الحقيقي؛ مِنْ: نَفَّسَ، تَنْفِيسًا، وَنَفَسًا؛ أي: فَرَّج، تفريجًا؛ والمعنىٰ: أنها تفرّج الكرب، وتنشر الغيث، وتذهب الجدب. وقوله: «من قبل اليمن» المراد: ما تيسّر له ﷺ من أهل المدينة، وهم يمانون من النّصرة والإيواء». ولهذا قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (ص ٢٥٠) بعدما ذكر الحديث-: «اعلم أنّ شيخنا أبَا عبد الله، ذكر هذا الحديث في كتابه، وامتنع أن يكون علىٰ ظاهره في: أنّ الريح صفة، ترجع إلىٰ الذات. والأمر علىٰ ما قاله، ويكون معناه: أنّ الريح ممّا يفرج الله ﷻ، بها عن المكروب والمغموم؛ فيكون معنىٰ النَّفَس: معنىٰ التنفيس؛ وذلك معروف في قولهم: نفّست عن فلان. أي فرّجت عنه؛، وكلّمت زيدًا في التنفيس عن غريمه؛ ويقال: نفّس الله عن فلان كربة. أي: فرّج عنه». قال: «وإنما وجب حمل هذا الخبر علىٰ هذا، ولم يوجب تأويل غيره من الأخبار؛ لأنّه قد روي في الخبر ما يدلّ علىٰ ذلك، وذلك أنّه قال: «فإذا رأيتموها فقولوا: اللّهمّ إنّا نسألك من خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به؛ ونعوذ بك من شرّها، وشرّ ما فيها، وشرّ ما أرسلت به». وهذا يقتضي: أنّ فيها شرًّا، وأنها مرسلة؛ وهذه صفات المحدثات». ثم ذكر حديث: «إنّ الريح من روح الله، يبعثها بالرحمة، ويبعثها بالعذاب؛ فلا تسبّوها، وسلوا الله خيرها، وَعُوذُوا بالله من شرّها». قال: «وقوله: «فإنّها من روح الله» يدلّ علىٰ صحّة التّأويل، وأنّه يروح بها عن المكروب؛ وقوله: «يبعثها بالرحمة وبالعذاب» صريح في أنّها مخلوقة، مأمورة بالرحمة تارة، وبالعذاب أخرىٰ؛ وهذا دليل علىٰ صحّة التّأويل». ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦/ ١٥٤-١٧٠) كلامه هذا، وأقرّه عليه، وقال: «قد يتأوّل أشياء مثل هذا، لكنّه مع ذلك يبيّن: أنّ تأويلها وجب؛ لأنّ الأدلّة الشرعيّة من الكتاب والسنّة، نفت ذلك كما ذكره هنا». ثمّ ذكر أنّه نقل عن ابن قتيبة، وابن بطّة ما يؤكّد ذلك، فقال: «وحكىٰ كلام ابن قتيبة في ذلك، فقال: أنت في نفس من أمرك. أي في سعة. وقوله: «من نفس الرحمن» معناه: أن يفرّج بها الكرب، ويذهب بها الجدب. يقال: اللّهمّ نَفِّسْ عَنّي. أي: فَرِّجْ عنّي. وذكر كلامًا طويلًا. ثمّ قال ابن بطّة بعده: وممّا يشهد لصحّة هذا التأويل، وأنّ الريح «من نفس ربّكم»، وإنما أراد بالنَّفَس الفرج؛ والرّوح: ما سمعت أبا بكر بن الأنباري، يقول: إنما سمّيت الريح ريحًا؛ لأنّ الغالب عليها في هبوبها المجيء بالرّوح، والراحة؛ وانقطاع هبوبها يكسب الكرب، والغمّ، والأذىٰ؛ فهي مأخوذة من الرّوح؛ وأصلها: روح؛ فصارت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها. ثم قال ابن بطة: فهذا ما قاله أهل العلم؛ بتأويل الكتاب، والسنّة، وكلام العرب؛ في تأويل الريح، ومعنىٰ النَّفَس بها». وختم ابن تيمية بقوله: =

بَابٌ فِي إِثْبَاتِ الكَلَامِ

حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ مُحَمَّدٍ[١] ثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَمُودًا مِنْ نُورٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا قَالَ العَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. اهْتَزَّ ذَلِكَ العَمُودُ، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: اسْكُنْ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْكُنُ، وَلَمْ تَغْفِرْ لِقَائِلِهَا؟! فَيَقُولُ اللهُ: فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ. فَيَسْكُنُ عِنْدَ ذَلِكَ»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا عَلِيُّ بنُ إِشْكَابٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ

= «قلت: فهذا كلام القاضي، وما ذكره فيه من كلام غيره؛ وقد بيّن: أنه إنّما تأوّل هذا الخبر؛ لأنّ في الخبر نفسه ما دلّ علىٰ صحّة التأويل؛ ومثل هذا لا نزاع فيه؛ فإنّه إذا كان في الحديث الواحد متّصلاً به ما يبيّن معناه، فذلك مثل التخصيص المتّصل؛ ومثل هذا لا يقال فيه: إنّه خلاف الظاهر، بل ذلك هو الظاهر؛ بلا نزاع بين الناس».

(١) لم أجد من ذكره في شيوخه ممّن ترجم له، كما لم أجد من ذكره في تلاميذ سلمة بن شبيب؛ والله أعلم.

(٢) أخرجه البزار (٨٠٦٥) وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (١) من طريق سَلمة بن شَبيب، قال: حدّثنا عبد الله بن إبراهيم بن أبي عَمْرو، قال: حَدَّثنا عبد الله بن أبي بكر عن صفوان بن سليم به؛ ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٦٤) عن محمد بن يونس الكُدَيمي، ثنا عبد الله بن إبراهيم بن أبي عَمرو الغفاري به؛ فسقط من سند المصنّف عبد الله بن إبراهيم بن أبي عَمْرو الغفاري؛ وهو آفة هذا الحديث؛ فقد نسبه ابن حبان إلىٰ أنّه يضع الحديث. وقال الدارقطني: حديثه منكر. قال الحاكم: عبد الله يروىٰ عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة. كما في «الميزان»، وساق له الذهبي أحاديث ممّا أنكر عليه؛ هذا أحدها؛ وقال في حديثين منها: «وهما باطلان». وفي آخر: «فهذا غير صحيح». وشيخه عبد الله بن أبي بكر. قال ابن الجوزي: «قال أبو زرعة: ليس بشيء. وقال موسىٰ بن هارون: ترك الناس حديثه». وله شاهد عن ابن عباس، وأنس؛ لكن لا يفرح بهما؛ إذ كلاهما موضوعان أيضا. انظر «الموضوعات» (٣/ ١٦٦) «الأباطيل والمناكير» للجوزقاني (٤٥-٤٦) «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٢٨٩-٢٩٠) «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣١١) «الضعيفة» (٥١٢٥).

عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ ﷻ إِذَا تَكَلَّمَ بِالوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ لِلسَّمَاءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَىٰ الصَّفَا[1]، فَيُصْعَقُونَ، فَلاَ يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ ﵇ فَإِذَا جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ ﵇ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَا جِبْرِيلُ، مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ قَالَ: يَقُولُ الحَقَّ. قَالَ: فَيُنَادُونَ: الحَقَّ الحَقَّ»[2].

حَدَّثَنَا الصَّيْدَلاَنِيُّ ثَنَا المَرُّذِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ: «لَمْ يَزَلِ اللهُ ﷻ مُتَكَلِّمًا، عَالِمًا»[3].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا أَبُو النَّضْرِ العِجْلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ:

---

(١) قال ابن رسلان في «شرح أبي داود» (١٨/ ٣٢٧): «الصلصلة: صوت الأجرام الصلبة، بعضها علىٰ بعض -كصوت الحديد، ونحوه- إذا حرّك. يقال: صلّ الحديد، وصلصل. «كجر السلسلة» الحديد «علىٰ الصفا» جمع صفاة؛ وهي الحجر الأملس الصّفوان؛ ولفظ البخاري: كأنّه سلسلة علىٰ صفوان».

(٢) أخرجه البخاري (١٤١) عن مسروق عن ابن مسعود تعليقًا، ووصله أبو داود (٤٧٣٨) من طريق أبي معاوية؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٢٩٣) علىٰ شرط الشّيخين. وله شاهد عن أبي هريرة؛ رواه البخاري (٤٧٠١)، ولفظ: «إذا قضىٰ الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خُضْعانًا لقوله، كالسلسلة علىٰ صَفْوانٍ يَنْفُذُهم ذلك، فإذا فزع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحقّ، وهو العليّ الكبير».

قال عبد الله في «السنة» (٥٣٤): قال أبي ﵁: «حديث ابن مسعود ﵁: «إذا تكلّم الله ﷻ سمع له صوت كجرّ السلسلة علىٰ الصفوان». قال أبي: وهذا الجهميّة تنكره. وقال أبي: هؤلاء كفّار، يريدون أن يموّهوا علىٰ الناس، من زعم أنّ الله ﷻ لم يتكلّم فهو كافر، ألا إنّا نروي هذه الأحاديث كما جاءت».

(٣) هو طرف من مقالته مطوّلة، رواها الخلاّل في «السنة» (٦/ ٣٦/ ١٨٨٢)، عن المرّوذي؛ ورواها ابن بطة في «الإبانة» (٦/ ٢٦) من طريق آخر عن محمد بن داود بن جعفر البصروي، قال: حدثنا أبو بكر المروذي. وله شاهد عن حنبل؛ وسيذكره المصنّف بعد قليل.

«مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ، لَمْ يَتَكَلَّمْ فَهُوَ كَافِرٌ»(١).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ، وَكَذَّبَ بِالقُرْآنِ، وَرَدَّ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرَهُ؛ يُسْتَتَابُ مِنْ هَذِهِ المَقَالَةِ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ»(٢).

وقَالَ: وسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ فَأَثْبَتَ الكَلَامَ لِمُوسَىٰ كَرَامَةً لَهُ مِنْهُ لِمُوسَىٰ ﷺ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: ﴿تَكْلِيمًا﴾. قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: يُكَلِّمُ اللهُ عَبْدَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ يَقْضِي بَيْنَ الخَلَائِقِ إِلَّا اللهُ؟! يُكَلِّمُ عَبْدَهُ، وَيَسْأَلُهُ اللهُ ﷻ مُتَكَلِّمًا، لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا، لَمْ يَزَلْ يَأْمُرْ

---

(١) سنده حسن؛ أبو النّضر العجلي؛ هو إسماعيل بن عبد الله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال. نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة؛ توفي سنة: ٢٧٠هـ. قال فيه النسائي: «لا بأس به». أنظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٦٩)، «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٩٨)، «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (١٢١)، وكذا «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٥) إلا أنّه ذكر كنيته: أبا القاسم بدل أبي النضر، وقال: «نقل عن إمامنا أشياء».
وروواه عبد الله في «السنة» (٥٣٤) وعنه ابن النجاد في «الرد علىٰ من قال القرآن مخلوق» (٣)، قال: قال أبي ﷺ: «حديث ابن مسعود ﷺ: «إذا تكلّم الله ﷻ سمع له صوت كجرّ السلسلة علىٰ الصفوان». قال أبي: وهذا الجهمية تنكره. وقال أبي: هؤلاء كفّار، يريدون أن يموّهوا علىٰ الناس؛ من زعم أنّ الله ﷻ لم يتكلّم فهو كافر، ألَا إنّا نروي هذه الأحاديث كما جاءت».

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٦/ ٣٢٠/ ٤٩٥) عن أبي عمر حمزة بن القاسم عن حنبل؛ ورواه أيضا (رقم: ٤٩٣) والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٠٩) عن أبي طالب قال: «سألتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل عمَّن قال: إنّ الله ﷻ لم يكلّم موسىٰ؟ فقال: يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه. وقال أبو عبد الله: سمعت عبد الرحمن بن مهدي في هذه المسألة بعينها، يقول: من قال: إنّ الله ﷻ لم يكلّم موسىٰ فهو كافر؛ يستتاب، فإنْ تاب، وإلا ضربت عنقه». ورواه ابن النجاد في «الرد علىٰ من قال القرآن مخلوق» (١) عن عبد الله قال: حدثني أبي ﷺ، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ...» وذكره.

بِمَا يَشَاءُ، لَهُ الحُكْمُ؛ لَيْسَ لَهُ عَدْلٌ، وَلَا مِثْلٌ، كَيْفَ شَاءَ، وَأَنَّىٰ يَشَاءُ»[١].

حَدَّثَنَا الخلَّال ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ ثَنَا يَعْقُوبُ بنُ بُخْتَانَ، قَالَ: «سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَمَّنْ زَعَمَ: أَنَّ اللهَ، لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ؟ قَالَ: بَلَىٰ، يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ؛ وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ، كَمَا جَاءَتْ، نَرْوِيهَا، لِكُلِّ حَدِيثٍ وَجْهٌ، يُرِيدُونَ أَنْ يُمَوِّهُوا عَلَىٰ النَّاسِ؛ مَنْ زَعَمَ: أَنَّ اللهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ فَهُوَ كَافِرٌ»[٢].

---

(١) رواه الخلاّل في «السنة»؛ نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٧)، وفي «شرح الأصفهانية» (٦٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٣٢٦).

(٢) رواه الخلاّل في «السنة»؛ نقله عنه ابنُ أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤١٥) وشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٧-٣٩)، وفي «شرح الأصفهانية» (٦٨-٦٩)، وفي «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٤٨٥)، وورواه عبد الله في «السنة» (٥٣٣) وعنه ابن النجاد في «الرد علىٰ من يقول القرآن مخلوق» (٣١)، قال: «سألت أبي ﷺ عن قوم، يقولون: لمَّا كلّم الله ﷻ موسىٰ، لم يتكلّم بصوت؟ فقال أبي: بلىٰ، إن ربك ﷻ تكلّم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت».

بَابٌ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمَانَ ثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ الفِرْيَابِيُّ ثَنَا إِسْرَائِيلُ ثَنَا جَعْفَرُ بنُ الزُّبَيْرِ عَنِ القَاسِمِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَلُوا اللهَ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا سُرَّةُ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ الفِرْدَوْسِ لَيَسْمَعُونَ أَطِيطَ العَرْشِ[١]»[٢].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «نَعْبُدُ اللهَ بِصِفَاتِهِ، كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، قَدْ أَجْمَلَ الصِّفَةَ لِنَفْسِهِ، وَلَا نَتَعَدَّىٰ القُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَنَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا نَتَعَدَّىٰ ذَلِكَ، نُؤْمِنُ بِالقُرْآنِ كُلِّهِ، مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ -تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ- صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ بِشَنَاعَةٍ شُنِّعَتْ؛ وَلَا نُزِيلُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامٍ، وَنُزُولٍ[٣]، وَخُلُوِّهِ بِعَبْدِهِ[٤] يَوْمَ القِيَامَةِ، وَوَضْعِهِ كَنَفَهِ عَلَيْهِ[٥]؛ هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ اللهَ

---

(١) «أطيط العرش»: -بفتح الهمزة، وكسر الطاء- أي: صوته؛ من كثرة ازدحام الملائكة السّاجدين والطائفين حوله. وأصل الأطيط صوت البعير المثقل. «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٥٩).

(٢) أخرجه الروياني في «مسنده» (١٢٧٨) والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٤٦) وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ١٧٥) والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٠٢) وأبو نعيم في «صفة الجنّة» (٤٣٨) من طريق إسرائيل؛ وسنده ضعيف جدًّا؛ جعفر بن الزبير. قال الحافظ في «التقريب»: «متروك الحديث». ولهذا لمّا قال الحاكم: «هذا حديث لم نكتبه إلا من هذا الإسناد، ولم نجد بُدًّا من إخراجه». ردّه الذهبي في «تلخيصه»، فقال: «جعفر هالك». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩٨): «رواه الطبراني؛ وفيه جعفر بن الزبير، وهو متروك».

(٣) تحرّفت في الأصل إلىٰ: ونزيل.

(٤) في الأصل: وبعده؛ بزيادة واو؛ وهي مقحمة.

(٥) يشير إلىٰ ما رواه صَفوانَ بن مُحْرِزٍ، قال: «قال رجل لابن عُمَر: كيف سمعت رسول =

يُرَىٰ فِي الآخِرَةِ؛ وَالتَّحْدِيدُ فِي هَذَا بِدْعَةٌ، وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ بِأَمْرِهِ؛ وَلَمْ يَزَلِ اللهُ ﷻ مُتَكَلِّمًا، عَالِمًا، غَفُورًا، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، عَلَّامَ الغُيُوبِ؛ فَهَذِهِ صِفَاتُ اللهِ؛ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، لَا تُدْفَعُ، وَلَا تُرَدُّ. وَقَالَ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]. هَذِهِ صِفَاتُ اللهِ ﷻ وَأَسْمَاؤُهُ، وَهُوَ عَلَىٰ العَرْشِ بِلَا حَدٍّ[1]. وَقَالَ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾

= الله ﷺ، يقول: في النجوىٰ؟ قال: سمعته يقول: **يُدْنَىٰ المؤمنُ يوم القيامة من ربّه ﷻ، حتىٰ يضع عليه كَنَفَه، فيقرّره بذنوبه، فيقول: هل تعرف؟ فيقول: أيْ ربِّ، أعرف. قال: فإنّي قد سترتها عليك في الدنيا، وإنّي أغفرها لك اليوم. فيعطىٰ صحيفة حسناته؛ وأمّا الكفّار والمنافقون، فينادىٰ بهم علىٰ رءوس الخلائق: هؤلاء الذين كذبوا علىٰ الله»** أخرجه البخاري (٢٤٤١) ومسلم (٢٧٦٨).

(١) كذا نقل حنبل عن الإمام أحمد نفي الحدّ عن الله؛ ونقل غيره عن أحمد إثباته، وكذا ثبت عن السلف؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٧): «إنّ كثيرًا من أئمّة السنّة والحديث، أو أكثرهم؛ يقولون: إنّه فوق سمواته علىٰ عرشه، بائن من خلقه بحدٍّ».

ونقل الآثار الواردة عن السلف، فقال في «درء التعارض» (٢/ ٣٤): «وما في الكلام من نفي تحديد الخلق، وتقديرهم لربهم، وبلوغهم صفته؛ لا ينافي ما نصّ عليه أحمد، وغيره من الأئمّة؛ كما ذكره الخلال أيضا، قال: حدثنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله -لما قيل له: روىٰ علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك، أنّه قيل له: كيف نعرف الله ﷻ؟ قال: علىٰ العرش بحدّ- قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ثم قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

قال الخلال: وأنبأنا محمد بن علي الوراق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يحكىٰ عن ابن المبارك - وقيل له: كيف تعرف ربنا؟ - قال: في السماء السابعة علىٰ عرشه بحدّ، فقال أحمد: هكذا هو عندنا. وأخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحاق - يعني ابن راهويه -: هو علىٰ العرش بحد؟ قال: نعم بحدّ.

وذكر عن ابن المبارك قال: هو علىٰ عرشه بائن من خلقه بحد».

إلىٰ أن قال: «فهذا مثاله ممّا نقل عن الأئمة، وبيّنوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه =

[الأعراف: ٥٤] كَيْفَ شَاءَ؛ الْمَشِيئَةُ إِلَيْهِ، وَالِاسْتِطَاعَةُ؛ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛

غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا علم الخلق به».
والحاصل: أنّه حين نفىٰ أهل السنّة الحدّ علىٰ الله تعالىٰ، قصدوا نفي الإحاطة به، وإدراكه؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٢/ ٣٣): «وقوله: «بلا حدّ ولا صفة يبلغها واصف، أو يحدّه أحد» نفىٰ به إحاطة علم الخلق به، وأن يحدّوه أو يصفوه علىٰ ما هو عليه، إلا بما أخبر عن نفسه، ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته، كما قال الشافعي في خطبة الرسالة: (الحمد الله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه) ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية) فنفىٰ أن يدرك له حد أو غاية».
وقال ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤٣٨): «أراد أحمد بنفي الحدّ نفي حدٍّ، يدركه العباد ويحدّونه»
وحيث أثبت أهل السنّة الحدّ فقد اتّفقوا علىٰ إثبات صفة العلو لله تعالىٰ، واستوائه علىٰ عرشه، ومباينته لخلقه، وعلمه محيط بكلّ؛ وأثبتوا الحدّ ردًّا علىٰ الجهميّة في نفيهم مباينته لخلقه -سبحانه-. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولما كان الجهميّة، يقولون -ما مضمونه-: إنّ الخالق لا يتميّز عن الخلق؛ فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتىٰ يقول المعتزلة -إذا عرفوا: أنّه حيّ، عالم، قدير-: قد عرفنا حقيقته وماهيته. ويقولون: إنّه لا يباين غيره، بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم، فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا؛ أو يجعلوه حالًا في المخلوقات، أو وجود المخلوقات؛ فبيَّن ابن المبارك: أنّ الربّ ﷻ علىٰ عرشه، مباين لخلقه، منفصل عنه؛ وذكر الحدَّ؛ لأنّ الجهمية كانوا يقولون: ليس له حدّ؛ وما لا حدّ له، لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأنّ ذلك مستلزم للحدّ. فلمّا سألوا أمير المؤمنين في كلّ شيء عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه؟ قال: بأنّه فوق سمواته، علىٰ عرشه، بائن من خلقه. فذكروا له لازم ذلك الذي تنفيه الجهميّة؛ وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش، ومباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ؟ قال: بحدّ. وهذا يفهمه كلّ من عرف ما بين قول المؤمنين أهل السنة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة من الفرق».
فهذا وجه التوفيق بين القولين؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٠٦): «وهذا المحفوظ عن السّلف، والأئمّة: من إثبات حدٍّ لله في نفسه؛ قد بيّنوا مع ذلك: أنّ العباد لا يحدّونه، ولا يدركونه؛ ولهذا لم يتنافَ كلامهم في ذلك؛ كما يظنّه بعض الناس؛ فإنهم نفوا أن يحدّ أحدٌ الله؛ كما ذكره حنبل عنه في كتاب =

وَهُوَ -كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ- سَمِيعٌ بَصِيرٌ؛ لَا حَدَّ، وَلَا تَقْدِيرَ. قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: وَالْمُشَبِّهَةُ، مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كَيَدِي، وَقَدَمٌ كَقَدَمِي؛ فَقَدْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ؛ وَهَذَا كَلَامُ سُوءٍ، وَالكَلَامُ فِي هَذَا لَا أُحِبُّهُ؛ وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ، غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الزَّلَلِ، وَالِارْتِيَابِ، وَالشَّكِّ؛ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»[1].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ: «قِيلَ: وَلَا نُشَبِّهُ اللهَ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[2].

حَدَّثَنَا الصَّيْدَلَانِيُّ، وَغَيْرُهُ؛ قَالُوا: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ المَرُّذِيُّ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ شَاذَانَ، يَقُولُ: «أَرْسَلْتُ إِلَىٰ أَحْمَدَ

= السنّة، والمحنة».
وانظر «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٢ وما بعدها، و٣/ ٢١ وما بعدها، ٧٠١ وما بعدها، ٧٣٣ وما بعدها).

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٣٢٦) عن المصنّف عن عبد الله بن أحمد بن غياث به؛ وعبد الله هذا؛ لم أجد من ترجم له؛ كما تقدّم؛ ورواه ابن بطة أيضا (٦/ ٣٢) من طريق آخر عن عبيد الله بن حنبل؛ وعبيد الله هذا؛ ويقال له: عبد الله؛ ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١١٦)، وقال: حدّث عن أبيه، ولم يذكره بجرح ولا تعديل؛ وقد نقل رواية حنبل هذه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٠) وابن قدامة في «تحريم النظر في كتب الكلام» (٣٩)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٢/ ٦٢٤، و٣/ ٧١٠، و٦/ ٥١٢)، وفي «درء التعارض» (٢/ ٣١)، وفي «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٩٦)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٣٢٢)، وفي «مختصر الصواعق» (٤٣٨).

(٢) ذكر أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٤). ويوسف بن موسىٰ؛ هو العطّار الحربي. قال ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢٠): «حدّث عنه أبو بكر الخلّال، وأثنى عليه ثناءً حسنًا؛ وكان يوسف هذا يهوديًا، أسلم علىٰ يدي أبي عبد الله أحمد بن حنبل؛ وهو حدث، فحسن إسلامه، ولزم العلم، وأكثر من الكتاب، ورحل في طلب العلم، وسمع من قوم أجلّة، ولزم أبا عبد الله حتىٰ كان ربما يتبرّم به؛ من كثرة لزومه له».

بنِ حَنبَلٍ، أَسْتَأْذِنُهُ فِي أَنْ أُحَدِّثَ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «رَأَيْتُ رَبِّي»؟ فَقَالَ: حَدِّثْ بِهِ، فَقَدْ حَدَّثَ بِهِ العُلَمَاءُ»[١].

حَدَّثَنَا الصَّيْدَلَانِيُّ ثَنَا أَبُو بَكْرٍ المَرُّوذِيُّ، قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ؟ قَالَ: نُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا الحَسَنُ بنُ نَاصِحٍ ثَنَا شَاذَانُ ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ

---

(١) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٦) عن الخلاّل؛ وذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٣٥)، ورواه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٨) من طريق آخر عن محمد بن مخلد، ورواه أيضا (١/ ٢١٨) عن موسىٰ بن محمد الغسّاني عن المرّوذي به؛ وسيذكره المصنّف بأتمّ من هذا. وعبد الصمد بن يحيىٰ؛ ذكره ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢١٨)، وقال: «نقل عن إمامنا أشياء»؛ ونسبه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٣٥) إلىٰ الدهقان. وذكره ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (١٣٢) فيمن حدّث عن الإمام أحمد علىٰ الإطلاق من الشيوخ والأصحاب؛ ولم أجد من ذكره سواهم. وشاذان: هو الأسود بن عامر، أبو عبد الرحمن الشامي؛ روىٰ له الجماعة. قال في «التقريب»: ثقة.
قال أبو يعلىٰ معلّقًا عليه: «وهذا من أحمد تصحيح لحديث ابن عباس، وتثبيت له».

(٢) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة» (٧/ ٣٢٧) عن المصنّف به.
والأمر بإمرار أحاديث الصفات كما جاءت قد روي أيضا عن جمع من السّلف. قال الوليد بن مسلم: «سألت سفيان، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والليث بن سعد؛ عن هذه الأحاديث؟ فقالوا: نمرّها كما جاءت، بلا كيف» رواه الخلال في «السنة» (٣١٣) وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٢٤١) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٨٢) والبيهقي في «الصفات» (٩٥٥). وقال وكيع: «نسلّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا؟ ولمَ جاء هذا؟» رواه الدارقطني في «الصفات» (٦٢). قال القاضي أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٤): «رُوي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وغيره من أئمّة أصحاب الحديث، أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمرّوها كما جاءت. فحملوها علىٰ ظاهرها: في أنها صفاتٌ لله –تعالىٰ–، لا تشبه سائر الموصوفين».

عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَىٰ رَبَّهُ ﷻ جَعْدًا قَطَطًا[1] أَمْرَدَ، فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ»[2].

---

(١) في الأصل: جعد قطط؛ والتصويب من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البيهقي في «الصفات» (٩٣٨)، وعزاه ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٧) إلىٰ الدارقطني، ورواه من طريقه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٢٩)، وعزاه أبو يعلىٰ في موضع آخر (١٢٢) وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٦) إلىٰ أبي بكر الخلال؛ وعزاه أيضا ابن تيمية إلىٰ القطيعي والطبراني؛ والحديث قال فيه الذهبي في «السير» (١٠/ ١١٣): «وهو خبر منكر - نسأل الله السّلامة في الدين؛ فلا هو علىٰ شرط البخاري، ولا مسلم؛ ورواته -وإن كانوا غير متّهمين- فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان». وأقرّه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٧٢٥).

والذي صحّ منه الشطر الأول، وهو قوله: «رأيت ربّي ﷻ». أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥٧٠) وابن أبي عاصم في «السنّة» (٤٤٠) والآجري في «الشريعة» (١٠٣٣) والدارقطني في «رؤية الله» (٢٦٤-٢٦٥) عن الأسود بن عامر مختصرًا؛ ورووه من طريق آخر عن عبد الصمد بن حسان عن حمّاد بن سلمة؛ وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم؛ رجاله رجال الشيخين عدَا حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم؛ وقد صحّحه الإمام أحمد في «أصول السنّة» (٢٣)، ونقل المرّوذي عنه إذنه بروايته، وأخبره أن العلماء حدّثوا به؛ كما تقدّم؛ وتقدّم قول أبي يعلىٰ: «وهذا من أحمد تصحيح لحديث ابن عباس، وتثبيت له». وروىٰ المرّوذي أيضا، قال: «قلت لأبي عبد الله: إنّهم يقولون: ما رواه إلّا شاذان؟ فغضب، وقال: من قال هذا؟! ثم قال: أخبرني عفّان حدثنا عبد الصمد بن كيسان حدثنا حمّاد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «رأيت ربّي ﷻ». قال المرّوذي: فقلت: يا أبا عبد الله، إنهم يقولون: ما روىٰ قتادة عن عكرمة شيئًا؟ فقال: مَن قال هذا؟! أخرج خمسة، ستّة أحاديث، أو سبعة: عن قتادة عن عكرمة». انظر «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٥-٤٦)، «تلبيس الجهميّة» (٧/ ١٩٤-١٩٥). وقال المرّوذي -في موضع آخر-: «قلت لأبي عبد الله: فشاذان، كيف هو؟ قال. ثقة. وجعل يثبته، وقال: في هذا يشنّع به علينا! قلت: أفليس العلماء تلقّته بالقبول؟ قال: بلىٰ. قلت: إنّهم يقولون: إنّ قتادة، لم يسمع من عكرمة؟ قال: هذا، لا يدري الذي قال! وغضب، وأخرج إليّ كتابه، فيه أحاديث بما سمع قتادة من عكرمة؛ فإذا ستّة أحاديث: سمعت عكرمة حدثنا بهذا» كما في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٥). ونقل أبو القاسم عبد الرحمن بن منده في «جزء فيه حديث ابن عباس في الرؤية» كلام أصحاب الحديث عليه، وتصحيحهم له، وإنكارهم علىٰ من ردّه. نقله أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٤٢ وما بعدها)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس =

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا يَزِيدُ بنُ جُمْهُورٍ ثَنَا الحَسَنُ بنُ سُرَيْجٍ ثَنَا الأَسْوَدُ بنُ عَامِرٍ

= الجهمية» (٧/ ٢٢٣)؛ وقال الذهبي في «العلو» (٢٥١): «إسناده قوي»؛ وفي «مختصر العلو» (٧٩): «إسناده جيّد». وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة» (٤٣٣ و٤٤٠).

وقوله: «في حلّة حمراء». قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٦): «والصّواب: حلّة خضراء» اهـ. كذا ثبت في ثبت الرّوايات في مصادر التخريج، ما عدا رواية الحسن بن ناصح؛ -وقد ورد في «إبطال التأويلات»: ابن ناضح -بضاء منقوطة- وهو تصحيف-؛ وهو أبو علي المُخَرِّمي البغدادي، الخلّال؛ فلعلّ الوهم منه، فإنّه خفيف الضبط. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٧٣): «وكان صدوقًا». وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٩): «أدركته، ولم أكتب عنه، وكان صدوقًا».

وهذه الرؤيا، إنّما كانت في المنام، وليست في اليقظة؛ ولعلّه اختصر من حديث أمّ الطفيل الآتي ذكره، أو من حديث: «**أتاني الليلة ربي ﷻ في أحسن صورة،، قال أحسبه في المنام، فقال: يا محمد هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلىٰ؟**» وذكره بطوله. أخرجه أحمد في «المسند» (٣٤٨٤) والترمذي (٣٢٣٣) عن ابن عبّاس؛ وصحّحه الألباني في «الإرواء» (٦٨٤). ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٢٩): «وكلّها، فيها ما يُبَيِّن أنّ ذلك كان في المنام، وأنّه كان بالمدينة إلا حديث عكرمة عن ابن عباس؛ وقد جعل أحمد أصلهما (يعني حديث ابن عباس، وحديث أمّ الطفيل الآتي ذكره) واحدًا؛ وكذلك قال العلماء».

قال أبو سعيد الدارمي في «نقض المريسي» (٢٨٧): «إنّما هذه الرؤية كانت في المنام؛ وفي المنام يمكن رؤية الله -تعالىٰ- علىٰ كلّ حال، وفي كلّ صورة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٤٩): «فعثمان بن سعيد، قد ذكر ما ذكر عن العلماء: أنّ هذا كان في المنام بالمدينة، لم يكن يقظة، مع تثبيته لهذه الأحاديث، ولم يجعل ذلك الحديث في مكّة؛ لأنّه كان بالمدينة في المنام؛ إذ قد ثبت عن ابن عباس أنّه كان يقول: «رآه بفؤاده مرّتين»، ويذكر ذلك في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] وهذا، إنما كان بمكّة».

وقال أيضا في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٨٨): «وكذلك الحديث الذي رواه أهل العلم: أنّه قال: «رأيت ربي في صورة كذا وكذا»؛ يروىٰ من طريق ابن عباس، ومن طريق أم الطفيل، وغيرهما؛ وفيه: «أنه وضع يده بين كتفي حتىٰ وجدت برد أنامله علىٰ صدري» هذا الحديث لم يكن ليلة المعراج، فإنّ هذا الحديث كان بالمدينة؛ وفي الحديث: «أن النبي ﷺ نام عن صلاة الصبح ثم خرج إليهم، وقال: رأيت كذا وكذا». وهو في رواية من لم يصلّ خلفه إلا بالمدينة كأم الطفيل، وغيرها؛ والمعراج إنما كان من مكّة؛ باتّفاق أهل العلم، وبنص القرآن والسنة المتواترة؛ كما قال الله =

ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي ﷻ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فِي صُورَةِ شَابٍ جَعْدٍ قَطَطٍ»[١].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ ثَنَا شَاذَانُ ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي» وَذَكَرَهُ[٢].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ العَبَّاسِ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ ثَنَا نُعَيْمُ بنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بنُ الحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ مَرْوَانَ بنِ عُثْمَانَ عَنْ عُمَارَةَ بنِ عَامِرٍ عَنْ أُمِّ الطُّفَيْلِ، امْرَأَةِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ: «أَنَّهُ رَأَىٰ رَبَّهُ ﷻ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، مُوَفَّرًا، رِجْلَاهُ فِي خُضْرٍ[٣]، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَىٰ وَجْهِهِ فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ»[٤].

= تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾. فَعُلِم أنّ هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة؛ كما جاء مفسّرًا في كثير من طرقه: «إنه كان رؤيا منام». مع أنّ رؤيا الأنبياء وحي، لم يكن رؤيا يقظة ليلة المعراج. وقد اتّفق المسلمون علىٰ أنّ النبي ﷺ لما ير ربّه بعينيه في الأرض، وأنّ الله لما ينزل له إلىٰ الأرض؛ وليس عن النبي ﷺ قط حديث فيه: «أنّ الله نزل له إلىٰ الأرض».

(١) أنظر ما قبله.

(٢) أنظر ما قبله.

(٣) في الأصل: موقّر رجلاه في خوض؛ وهو تصحيف، وتحريف؛ والتصحيح من مصادر التخريج؛ ويؤكّده أنّه جاء في رواية: «في صورة شاب ذي وفرة». قال البيهقي في «الصفات»: «وقوله «موفّر»؛ يعني: ذا وفرة؛ أي: شعرة. وقوله «في خضر»؛ أي: في ثياب خضر».

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٤٣) والدارقطني في «رؤية الله» (٢٨٦-٢٨٧) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٤٢)، وعزاه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٣٠) وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩١) إلىٰ أبي بكر الخلّال: =

[حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: «سَأَلْتُ ثَعْلَبًا عَنْ قَوْلِهِ: «فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ»؟][1]
قَالَ: الفِرَاشُ مَا تَطَايَرَ[2] مِنْ كُلِّ شَيْءٍ رَقِيقٍ؛ فَهُوَ فِرَاشٌ».

= من طريق عبد الله بن وهب؛ وزادوا: «في المنام». والحديث؛
صحّحه جماعة من الأئمّة، منهم أبو زرعة؛ كما روى عنه الدارقطني؛ وسراج السنّة أبو نصر الغازي في «أماليه» (٢٤١)، والحسن بن بشار؛ كما حكاه عنه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٤١)، وابن العشاري؛ كما قال ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٢) في ترجمته: «وحكىٰ لي بعض أصحاب الحديث، قال: قرئ كتاب «الرؤية» للدارقطني علىٰ أبي طالب العشاري في جامع المنصور في حلقته، فلمّا بلغ القارئ إلىٰ حديث أمّ الطفيل، وحديث ابن عباس، قال القارئ، وذكر الحديث. فقال له ابن العشاري: اقرأ الحديث علىٰ وجهه، فَلِهَذَيْن الحديثين رجال مثل هذه السواري». وصحّحه أيضا الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة» (٤٧١).
وصحّحه أحمد في رواية عنه؛ فقد قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٣٠): «ذكر أبو بكر الخلال في «سننه»، قال: أنا محمد بن علي بن محمد الورّاق، قال: حدّثنا إبراهيم بن هانئ، قال: حدّثنا أحمد بن عيسىٰ، وقال له أحمد بن حنبل: حدّثهم به في منزل عمّه، قال: حدّثنا عبد الله بن وهب ...» وذكر سنده إلىٰ الحديث. ثم قال في موضع آخر (١٣٩): «ورأيت بخطّ ابن حبيب «جوابات مسائل» لأبي بكر عبد العزيز، قال: حديث أمّ الطفيل؛ فيه وهاء، ونحن قائلون به. وظاهر رواية إبراهيم بن هانئ، تدلّ علىٰ صحّته؛ لأنّ أحمد، قال لأحمد بن عيسىٰ في منزل عمّه: حدّثهم به. ولا يجوز أن يأمره أن يحدّثهم بحديث يعتقد ضعفه، لا سيما فيما يتعلّق بالصّفات».
وقال أيضا (١٣٨): «ورأيته بخطّ أبي بكر الكشي، قال عبد العزيز: سمعت الخلال يقول: إنّما نروي هذا الحديث -وإن كان في إسناده شيء- تصحيحًا لغيره، ولأنّ الجهمية تنكره».
وضعّفه أحمد، وغيره؛ قال مهنّأ: «سألت أبا عبد الله عن الحديث؟ فحوَّل وجهه عنّي، وقال: هذا حديث منكر. وقال: لا نعرف هذا، رجل مجهول -يعني: مروان بن عثمان». «منتخب العلل» للخلال (١٨٣). قال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (١٣٧): «فظاهر هذا، التضعيف من أحمد لحديث أمّ الطفيل».
وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٤٧): «رواه الخطيب عن أمّ الطفيل، امرأة أبيّ بن كعب؛ وهو موضوع؛ وفي إسناده وضّاع، وكذّاب، ومجهول». وكذا قال الألباني في «الضعيفة» (٦٣٧١): «موضوع».

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من «إبطال التأويلات» (١٥٢).
(٢) في الأصل: طاير.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ ثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ ثَنَا مَحْفُوظُ بنُ أَبِي تَوْبَةَ ثَنَا عَلِيُّ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ عُبَيْدٌ المُكْتِبُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فِي قَوْلِهِ ﷻ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾. قَالَ: رَأَىٰ مُحَمَّدٌ رَبَّه ﷻ بِعَيْنَيْهِ، [جَعْدًا أَمْرَدَ][1]، لَهُ [وَفْرَةٌ][2]، تَاجُهُ المُخَوَّصُ بِالذَّهَبِ[3]»[4].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ ثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُحَمَّدُ بنِ غَالِبٍ ثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ ثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «رَآهُ مَرَّتَيْنِ»[5].

---

(١) طمس بالأصل بقدر كلمتين، وأثبت حسب ما ظهر بعض الحروف من العبارة، وحسب سياقها؛ ولم أقف علىٰ الأثر حتىٰ أتأكّد من الأمر.

(٢) زيادة يقتضيها السياق؛ وقد ثبتت في بعض الروايات الأخرىٰ.

(٣) أي: منسوج به؛ كَخُوصِ النَّخل؛ وهو وَرَقُه. «النهاية» (٢/ ٨٧).

(٤) سنده ضعيف جدًّا؛ محفوظ بن أبي توبة؛ ضعَّف أحمد أمره جدًّا، وقال: «كان يسمع معنا باليمن، ولم يكن ينسخ»؛ كما في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٥١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٢)، و«الميزان».

(٥) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٩١) وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٣٨) وقوام السنّة في «الحجّة» (١/ ٥٤٧)، وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٧٢) إلىٰ أبي بكر الخلّال من طريق سفيان، ورواه الدارقطني في «رؤية الله» (٢٨٠) من طريق آخر عن العرزمي عن عطاء به؛ وزاد: «ولم يرَه بعينيه، ولكن بقلبه، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾». وصحّحه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (٦٨).

وهذه الرؤيا ليست بالعين؛ بل بالقلب؛ كما جاء مصرّحًا به في رواية الدارقطني؛ ويؤيّده ما رواه مسلم (١٧٦) عن عطاء عن ابن عباس، قال: «رآه بقلبه». وروىٰ مسلم (١٧٦) أيضا عن أبي العالية عن ابن عباس، قال: «﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١] ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، قال: رآه بفؤاده مرّتين». وروىٰ الطبراني في «الكبير» (١١/ ١٧٩) عنه قال: «لم يرَ رسول الله ﷺ بعينيه، إنما رآه بقلبه». وروىٰ أبو حفص بن شاهين في «سننه» بإسناده عن الضحّاك بن مزاحم عن ابن عباس ﷺ: «أنّه رآه بفؤاده مرّتين». نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٨٣)، وقال: «وهو الذي اتبعه أحمد، واحتجّ به عن ابن عباس».

ولهذا قال ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٤٤٨): «ومن روىٰ عنه بالبصر فقد أغرب؛ فإنّه لا =

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ ثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ

= يصحّ في ذلك شيء عن الصحابة ﷺ؛ وقول البغوي في تفسيره: وذهب جماعة إلىٰ أنه رآه بعينه؛ وهو قول أنس، والحسن، وعكرمة. فيه نظر؛ والله أعلم».
وأمّا ما قاله أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٨٩): «وروىٰ أبو حفص بن شاهين في سننه بإسناده، عن الضحّاك بن مزاحم، عن ابن عباس: رأىٰ محمد ﷺ ربّه ﷻ، بعينيه مرتين». فقد ردّه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٦)، وقال: «هذا لم يذكر إسناده، ولم يذكره المعتمدون؛ كابن خزيمة، والخلّال، ونحوهما ممّن جمع الآثار في هذا الباب؛ بل قد روىٰ الخلّال حديثين من طريق الضحّاك عن ابن عباس، أنّه قال: «رآه بفؤاده دون عينيه». وذلك يعارض هذا؛ يبيّن ذلك أنّ الروايات المحفوظة عن عكرمة، والشعبي: إمّا مقيّدة بالفؤاد، وإمّا مطلقة».
فالروايات التي صحّت عن ابن عباس؛ إمّا مطلقة، وإمّا مقيّدة برؤية الفؤاد؛ فيتعيّن حمل المطلق علىٰ المقيّد. ولم يثبت عنه أنّه رآه بعينه، بل وردت نفي الرؤية بالعين؛ كما تقدّم.
قال حنبل: «قلت لأبي عبد الله: النبي ﷺ، رأىٰ ربّه؟ قال: رؤيا حلم، رآه بقلبه». «إبطال التأويلات» (٩٣) «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٦٩).
ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٣٥): «ولم يثبت عن ابن عباس، ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما: أنهم قالوا: إنّ محمدًا رأىٰ ربه بعينه، بل الثابت عنهم: إمّا إطلاق الرؤية، وإمّا تقييدها بالفؤاد؛ وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنّه رآه بعينه».
وقال أيضا (٣/ ٣٨٦): «وكلّ حديث فيه: «أنّ محمدًا ﷺ رأىٰ ربّه بعينه في الأرض» فهو كذب؛ باتّفاق المسلمين، وعلمائهم. هذا شيء لم يقله أحد من علماء المسلمين، ولا رواه أحد منهم». وقال أيضا (٦/ ٥٠٩): «والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة، أو مقيدة بالفؤاد؛ تارة يقول: «رأىٰ محمد ربّه». وتارة يقول: «رآه محمد»؛ ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنّه رآه بعينه. وكذلك الإمام أحمد، تارة يطلق الرؤية؛ وتارة يقول: رآه بفؤاده. ولم يقل أحد: إنّه سمع أحمد يقول: رآه بعينه؛ لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين. وليس في الأدلّة ما يقتضي أنّه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدلّ علىٰ ذلك؛ بل النّصوص الصحيحة علىٰ نفيه أدلّ».
وممّا يقطع علىٰ أنّ النبي ﷺ لم يرَ ربّه بعينه، ما رواه أبو ذرّ، قال: «سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربّك؟ قال: نور أنّىٰ أراه؟!» رواه مسلم (١٧٨). أي: كيف أراه؟! قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٨/ ٤٢): «وقد روىٰ أحمد بإسناده عن =

عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ عَنِ الأَغَرِّ[١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللهُ ﷻ: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، أُلْقِهِ فِي النَّارِ»[٢].

= أبي ذرّ: «أنّه رآه بفؤاده»، واعتمد أحمد علىٰ قول أبي ذرّ؛ لأنّ أبا ذرّ، سأل النبي ﷺ عن هذه المسألة، وأجابه؛ وهو أعلم بمعنىٰ ما أجابه به النبي ﷺ؛ فلمّا ثبت أنّه رآه بفؤاده، دلّ ذلك علىٰ مراده».

وما رواه مسروق عن عائشة، أنّها قالت: «من زعم أنّ محمدًا ﷺ رأىٰ ربّه، فقد أعظم علىٰ الله الفرية. قال: -وكنت متكئًا فجلست-، فقلت: يا أم المؤمنين، أنظريني، ولا تعجليني، ألم يقل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]؟ فقالت: أنا أوّل هذه الأمّة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «إنما هو جبريل، لم أره علىٰ صورته التي خلق عليها غير هاتين المرّتين، رأيته منهبطًا من السماء، سادًّا عِظَمُ خلقِه ما بين السماء إلىٰ الأرض. فقالت: أو لم تسمع أنّ الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟! أو لم تسمع أنّ الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورىٰ: ٥١]؟!» رواه البخاري (٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧). قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٤): «وأمّا قول ابن عباس: إنّه رآه بفؤاده مرّتين. فإن كان استناده إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، ثم قال: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]: -والظاهر أنّه مستنده- فقد صحّ عنه ﷺ أنّ هذا المرئي جبريل، رآه مرّتين في صورته التي خلق عليها. وقول ابن عباس هذا هو مستند الإمام أحمد في قوله: «رآه بفؤاده»؛ والله أعلم».

(١) في الأصل: الأعرج؛ وهو تحريف؛ والتصحيح من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أحمد (٧٣٨٢ و٨٨٩٤) من طريق سفيان، ورواه أبو داود (٤٠٩٠) وابن ماجه (٤١٧٤) من طريق عطاء، ورواه مسلم (٢٦٢٠) من طريق الأغرّ عن أبي سَعيد الخدري وأبي هريرة، قالا: وذكره بلفظ: «العزّ إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته».

لعلّ المصنّف ذكر هذا الحديث بعد أحاديث الرؤية إشارة إلىٰ أنّ النبي ﷺ رأىٰ ربّه بقلبه؛ لأنّ كبرياء الله ﷻ هو رداؤه الذي يحجب عنه الرؤيا إلىٰ أن يكشفه يوم القيامة. قال ابن القيم في «أقسام القرآن» (٢٥٧): «في الحديث الصحيح المرفوع: «جنّتان من ذهب: آنيتهما، وحليّتهما، وما فيهما؛ وجنّتان من فضّة: آنيتهما، وحليتهما، وما فيهما؛ وما بين القوم وبين أن ينظروا إلىٰ ربهم إلّا رداء الكبرياء علىٰ وجهه في جنة عدن». فهذا =

بَابٌ فِي أَنَّ اللهَ: يَضْحَكُ، وَيَرْضَى، وَيَغْضَبُ

حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ أَحْمَدَ[١] ثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَبْدِ الحَكَمِ ثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَىٰ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ حُدُسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ضَحِكَ رَبُّنَا ﷻ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَ يَضْحَكُ رَبُّنَا؟! قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: لَنْ نُعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا**»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ الرَّاشِدِيُّ ثَنَا أَبُو الحَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ يَضْحَكُ إِلَىٰ عِبَادِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٣].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «**يَضْحَكُ اللهُ**

= يدلّ: أنّ رداء الكبرياء علىٰ وجهه ﷻ هو المانع من رؤية الذّات، ولا يمنع من أصل الرؤية؛ فإنّ الكبرياء والعظمة أمر لازم لذاته -تعالىٰ- فإذا تجلّىٰ -سبحانه- لعباده يوم القيامة، وكشف الحجاب بينهم وبينه؛ فهو الحجاب المخلوق».

(١) لعلّه الصائغ؛ فقد روىٰ ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٣٥٨) بسنده من طريقه عن المُرّوذي؛ كما تقدّم؛ ولم يذكره الحافظ المزّي في سرده لتلاميذ عبد الوهاب بن عبد الحكم -ويقال له: ابن الحكم أيضا- الورّاق، أبي الحسن البغدادي؛ صاحب أحمد بن حنبل، وخاصّته؛ من «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٩٧).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦١٨٧) وابن ماجه (١٨١) من طريق يزيد بن هارون؛ وحسّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٣٩)، وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٨١٠).

(٣) سنده صحيح؛ محمد بن جعفر الرشيدي؛ قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٠٠): «حدّث عن أبي بكر الأثرم بكتاب «العلل» لأحمد بن حنبل؛ وكان ثقة»؛ وكذا قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٠). وأبو الحارث هو أحمد بن محمد الصائغ؛ ذكره أبو بكر الخلّال، فقال: «أبو عبد الله يأنس به، وكان يقدّمه ويكرمه، وكان عنده بموضع جليل؛ وروىٰ عن أبي عبد الله مسائل كثيرة بضعة عشر جزءًا، وَجَوَّدَ الرواية عن أبي عبد الله». «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٤).

ﷺ وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ، وَتَثْبِيتِ القُرْآنِ»(١).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: «سَأَلْتُ [ثَعْلَبًا](٢) عَنْ قَوْلِهِ: «يَضْحَكُ رَبُّكُمْ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ»؟ قَالَ: سُرْعَةُ رَحْمَتِهِ لَكُمْ(٣)»(٤).

حَدَّثَنَا الصَّيْدَلَانِيُّ ثَنَا أَبُو بَكْرٍ المَرُّذِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: «حَدِيثُ الوُرُودِ»(٥)، تَرَىٰ أَنْ نَكْتُبَهُ؟ قَالَ: قَدْ كَتَبُوهُ، وَحَدَّثَ بِهِ العُلَمَاءُ، وَصَحَّحَهُ. قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «فَضَحِكَ حَتَّىٰ بَدَتْ»؟ قَالَ: هَذَا يُشَنَّعُ بِهِ؟! قُلْتُ: فَقَدْ حَدَّثْتَ بِهِ. قَالَ: مَا

---

(١) هذا طرف من روايته (يعني حنبلا) المطوّلة؛ وقد تقدّم، وذكر هذا الطرف أيضا قوام السنّة في «الحجّة» (١/ ٤٧٣) وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ١١١) وأبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢١١).

(٢) سقط من الأصل، وهي زيادة، يقتضيها السّياق؛ علىٰ حسب العبارة السابقة.

(٣) في الأصل: رحمتكم؛ وهو تحريف. قال السّندي في «حاشيته علىٰ ابن ماجه» (١/ ٧٧): «قوله: «وقرب غيره» ضُبِطَ بكسر المعجمة، ففتح ياء؛ بمعنىٰ فقير الحال؛ وهو اسم، من قولك: غيرّت الشيء فتغيّر حاله من القوّة إلىٰ الضعف، ومن الحياة إلىٰ الموت؛ وهذه الأحوال ممّا تجلب الرحمة لا محالة في الشاهد؛ فكيف لا تكون أسبابًا عادية لجلبها من أرحم الراحمين -جلّ ذكره وثناؤه-؟! والأقرب: أنّ الغير بمعنىٰ تغيّر الحال، وتحويله؛ وبه تشعر عبارة «القاموس»: لا تغيّره ولا تحوّله؛ كما في «النهاية». والضمير لله؛ والمعنىٰ: أنّه تعالىٰ يضحك من أنّ العبد يصير مأيوسًا من الخير بأدنىٰ شرٍّ وقع عليه، مع قرب تغييره -تعالىٰ- الحال؛ من شرّ إلىٰ خير، ومن مرض إلىٰ عافية، ومن بلاء ومحنة إلىٰ سرور وفرحة؛ لكن الضحك علىٰ هذا لا يمكن تفسيره بالرضا».

(٤) روىٰ ابن بطّة في «الإبانة» (٧/ ١١١)، وعنه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٦٩)، أنّه قال (يعني ابن بطة): «سألت أبا عمر محمد بن عبد الواحد -صاحب اللّغة- عن قول النبي ﷺ: «**ضحك ربّنا من قنوط عباده، وقرب غيره**»، فقال: الحديث معروف، وروايته سنّة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلّف وإلحاد؛ أمّا قوله: «وقرب غيره»، فسرعة رحمته لكم، وتغيير ما بكم من ضرّ».

(٥) سيذكر لفظه بعد قليل.

أَعْلَمُ أَنِّي حَدَّثْتُ بِهِ إِلَّا مُحَمَّدَ بن دَاوُدَ المَصِيصِيَّ[١]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ طَلَبَ إِلَيَّ فِيهِ. قُلْتُ: أَفَلَيْسَ قَدْ تَلَقَّتْهُ العُلَمَاءُ بِالقَبُولِ؟! قَالَ: بَلَىٰ. قَالَ: فَأَخْرَجَ إِلَيَّ الكِتَابَ، فَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ: رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: سُئِلَ عَنِ الوُرُودِ؟ فَقَالَ: **يَجِيءُ عَلَىٰ كَوْمٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**» فَذَكَرَ الحَدِيثَ. قَالَ: «فَتُدْعَىٰ الأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا، وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ، الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ. قَالَ: ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا ﷻ يَتَجَلَّىٰ لَهُمْ يَضْحَكُ. فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ» فذكر الحَدِيثَ[٢].

وَذَكَرَهُ المَرُّذِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَقَالَ: «جَابِرٌ، قَالَ: «يَتَجَلَّىٰ لَهُمْ ضَاحِكًا حَتَّىٰ تَبْدُو لَهَوَاتُهُ، [وَ][٣] أَضْرَاسُهُ». فَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ بِإِسْنَادِهِ، وَقَرَأَ عَلَيَّ الكَلَامَ»[٤].

---

(١) هو محمّد بن داود بن صبيح، أبو جعفر المصيصي، أخو إسحاق؛ المتوفىٰ سنة ٢٥٠هـ. قال أبو بكر الخلّال: «كان من خواص أبي عبد الله، ورؤسائهم؛ وكان أبو عبد الله يكرمه، ويحدّثه بأشياء لا يحدّث بها غيره». «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٦). وقال الآجري عن أبي داود: «كان ينتقد الرجال، وما رأيت رجلًا أعقل منه»؛ كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٣). قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.

(٢) ذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢١٢) وابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٦) وشيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٥)؛ وسيذكر المصنّفُ الحديثَ بعد قليل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تقدّم طرف منه، وأنه عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٥) إلىٰ الخلّال عنه، وذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢١٢).
وعلّق أبو يعلىٰ علىٰ قول الإمام أحمد، فقال: «فقد نصّ علىٰ صحّة هذه الأحاديث، والأخذ بظاهرها، والإنكار علىٰ من فسّرها؛ وذلك أنّه ليس في حمله علىٰ ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عمّا نستحقّه؛ لأنّا لا نثبت ضحكًا؛ هو فتح الفم، وتكشير شفتين، وأسنان؛ ولا نثبت أضراسًا، ولهوات؛ هي جارحة؛ ولا أبعاضًا؛ بل نثبت ذَٰلِكَ صفة؛ كما أثبتنا الوجه، واليدين، والسمع، والبصر؛ وإن لم نعقل معناه؛ ولا يجب أن =

حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ ثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُقْرِئُ[1] ثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: «أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَنِ الوُرُودِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: تَجِيءُ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَىٰ كَوْمٍ[2] فَوْقَ النَّاسِ، فَتَأْتِي الأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا، وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ: الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ؛ ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا ﷻ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْشِي، فَيَقُولُ: مَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ رَبَّنَا ﷻ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: حَتَّىٰ نَنْظُرَ إِلَيْكَ. فَيَتَجَلَّىٰ لَهُمْ يَضْحَكُ حَتَّىٰ تَبْدُوَ لَهَوَاتُهُ، ثُمَّ يَنْطَلِقُونَ يَتْبَعُونَهُ، فَيُعْطَىٰ كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤْمِنٍ وَمُنَافِقٍ نُورًا يَغْشَاهُ وَظُلْمَةً، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ وَمَعَهُمُ المُنَافِقُونَ، عَلَىٰ جِسْرِ جَهَنَّمَ، فِيهِ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ[3]، يَأْخُذُونَ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ المُنَافِقِينَ، وَيَنْجُو المُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ، وُجُوهُهُمْ[4] كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، لا يُحَاسَبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَاءِ

= نستوحش من إطلاق هذا اللفظ، إذا ورد به سَمْعٌ؛ كما لا نستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصفات».

(١) في الأصل: ثنا سليمان بن شبيب ثنا أبو عبد الله المقرئ؛ وهو غلط في الموضعين؛ والتصويب من «إبطال التأويلات»؛ فسلمة بن شبيب؛ هو أبو عبد الرحمن النيسابوري الحَجَري. قال ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٨): «ذكره أبو بكر الخلال، فقال: رفيع القدر؛ حدّث عنه شيوخنا الأجلّة؛ وكان عنده عن عبد الرزاق، والشيوخ الكبار؛ وكان سلمة قريبًا من مهنا، وإسحاق بن منصور». قال فيه الحافظ الذهبي في «الكاشف»: «الحافظ حجّة». وأبو عبد الرّحمن المقرئ؛ هو عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكّي. روىٰ له الجماعة. وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة فاضل».

(٢) أصل الكوم: الارتفاع والعلو. «النهاية» (٤/ ٢١٠). وقوله: «علىٰ كوم»: أي مكان مرتفع؛ وقد جاء في رواية من حديث كعب بن مالك: «يبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمّتي علىٰ تلّ». رواه أحمد (١٥٧٨٣)؛ وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم. و«التل»: ما ارتفع من الأرض عمّا حوله؛ وهو دون الجبل. «المعجم الوسيط» (٨٧).

(٣) الكلاليب: جمع كلّوب -بفتح الكاف، وضمّ اللام المشدّدة- وهو حديدة، معطوفة الرأس؛ يعلّق فيها اللّحم، وترسل في التنّور. والحسك: -بفتح الحاء، والسين المهملتين- هو شوك صلب من حديد. «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٢١، ٢٩).

(٤) في الأصل: ووجوهم؛ بزيادة واو؛ وهي مقحمة.

نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّىٰ تَجِيءَ الشَّفَاعَةُ، فَيَشْفَعُونَ حَتَّىٰ يَخْرُجَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ مِمَّنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُجْعَلُ بِفِنَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، يُهْرِقُونَ عَلَيْهِمُ المَاءَ، حَتَّىٰ يَنْبُتُوا[1] نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، فَيَذْهَبُ حَرَقُهُ، ثُمَّ يَشَاءُ اللهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ الدُّنْيَا، [وَ][2] عَشَرَةَ أَمْثَالِهَا»[3].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ ثَنَا عُمَرُ بنُ إِسْحَاقَ القُومُسِيُّ[4] ثَنَا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ ﷻ حَتَّىٰ بَدَتْ لَهَوَاتُهُ وَأَضْرَاسُهُ**»[5].

---

(١) في الأصل: حتىٰ ينبتون؛ -بثبوت النون- والتصحيح من مصادر التخريج.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) أخرجه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢٠٢) عن المصنِّف، ورواه أحمد في «المسند» (١٤٧٢١) والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٤) من طريق ابن لهيعة؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥١)؛ ورواه مسلم (١٩١) من طريق أبي الزبير بنحوه.

(٤) كذا في الأصل: عُمر -بضم العين المهملة-؛ وفي «إبطال التأويلات» (٢٠٣) عَمْرو -بالفتح-؛ وسواء كان بالضمّ، أم بالفتح؛ لم أجد من ذكره.

(٥) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٨٥٠) وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٨٢٣) من طريق روح بن عبادة؛ وذكر الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥١) أنّ زيادة: «حتىٰ بدت لهواته وأضراسه»؛ إمّا منكرة، أو شاذة؛ وأنه وجد طريقًا أخرىٰ عن جابر، فيها بيان أنّ هذه الزيادة موقوفة منسوبة للنبي ﷺ من فعله؛ فقد أخرج الآجري في «الشريعة» (ص ٢٨٢) من طريق وهب بن منبّه عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ في قصّة الورود قال: «فيتجلّىٰ لهم ربهم ﷻ يضحك. قال جابر: رأيت رسول الله ﷺ يضحك حتىٰ تبدو لهواته». قال الشيخ الألباني: «قلت: وإسناده حسن؛ وفيه بيان خطأ رواية مَن روىٰ عن إسحاق رفع بدو اللهوات، وأنّ الصواب فيه الوقف يقينا. والله ﷻ أعلم». لكن الإمام أحمد صحّحه؛ كما تقدّم في رواية المرّوذي عنه. وقال أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢١٣): «قال أبو بكر الخلّال: رأيت في كتاب لهارون المستملي، أنّه قال لأبي عبد الله: حديث جابر بن عبد الله: «ضحك ربّنا حتىٰ بدت لهواته أو قال: أضراسه». ممّن سمعته؟ قال: حدّثنا رَوح، قال رسول الله ﷺ: «**يضحك حتىٰ بدت لهواته أو قال: أضراسه**». قال أبو يعلىٰ: «فقد نصّ علىٰ صحّة هذه الأحاديث».

قَالَ يَحْيَىٰ بنُ مَعِينٍ: «لَهَاتُهُ، وَأَضْرَاسُهُ»[١].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا أَبُو عُتْبَةَ الحِمْصِيُّ ثَنَا تَقِيَّةُ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ[٢] عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَلهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِضَالَّتِهِ، يَجِدُهَا فِي الأَرْضِ المُهْلَكَةِ، الَّتِي يَخَافُ أَنْ يَقْتُلَهَا العَطَشُ**»[٣].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ ثَنَا شَبَابَةُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [قَالَ][٤]: «**عَجِبَ رَبُّنَا ﷻ مِنْ قَوْمٍ، جِيءَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ حَتَّىٰ يُدْخِلَهُمُ الجَنَّةَ**»[٥].

---

(١) كذا في الأصل؛ ونقلها عنه أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٢٠٣) مقلوبة، فقال: «قال رسول الله ﷺ: يضحك الله ربكم حتىٰ بدت لهاته وأضراسه. قال يحيىٰ بن معين: لهواته».

(٢) في الأصل: الزبير؛ وهو تحريف؛ والصواب ما أثبته؛ وهو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي. قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري»؛ وهو من شيوخ بقية بن الوليد. والتصحيح من «العلل» للدارقطني.

(٣) ذكر الدارقطني في «العلل» (١٣٤١) اختلاف الرواة فيه عن الزهري. ورواه مسلم (٢٦٧٥) من طرق أخرىٰ؛ منها عن الأعرج عن أبي هريرة؛ ولفظه: «لله أشدّ فرحًا بتوبة أحدكم، من أحدكم بضالّته، إذا وجدها». وفي الباب عن أنس، وابن مسعود، وأبي سعيد الخدري.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سند المصنّف حسن؛ رجاله رجال الشيخين عَدَا أحمد شيخ المصنّف؛ وهو أبو بكر الخلّال الحافظ؛ وأبا أميّة؛ وهو محمّد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم البغدادي الطرسوسي. قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧٩): «كان حسن الحديث». وقال أبو داود: ثقة؛ كما في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٣٠). وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، صاحب حديث، يهم». والحديث رواه البخاري (٣٠١٠) من طريق شعبة.

باب ينزل الله إلى سماء الدنيا

حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ أَحْمَدَ ثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَبْدِ الحَكَمِ الوَرَّاقُ ثَنَا عَلِيُّ بنُ عَاصِمٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ عَنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**يَهْبِطُ اللهُ -سُبْحَانَهُ- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُلُثَ اللَّيْلِ البَاقِي، فَيَبْسُطُ يَدَهُ، فيَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، أَلَا عَبْدٌ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا تَائِبٌ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؛ إِلَىٰ طُلُوعِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَصْعَدُ**»[١].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَلَانِيُّ ثَنَا إِسْحَاقُ بنْ دَاوُدَ بنِ صَبِيحٍ البَلْخِيُّ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ[٢] عَنْ إِبْرَاهِيمَ الهَجَرِيِّ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا كَانَ ثُلُثُ مِنَ اللَّيْلِ الثُّلُثُ الأَخِيرُ، يَنزِلُ اللهُ ﷻ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبْسُطُ يَدَهُ، فيَقُولُ: هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ، فَإِذَا طَلَعَ الفَجْرُ صَعَدَ الرَّحْمَنُ ﷻ**»[٣].

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٢٠٨) من طريق إبراهيم الهجري، ورواه أحمد في «المسند» (٣٦٧٣) عن أبي الأحوص؛ وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم؛ رجاله رجال الشيخين غير أبي الأحوص (وهو عوف بن مالك الأشجعي)، فمن رجال مسلم، وروىٰ له البخاري في «الأدب المفرد»؛ كما في «التقريب». والحديث صحّح إسناده الشيخ الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٩٨-١٩٩). وفي الباب عن جمع من الصحابة؛ كما في المصدر السابق.

(٢) في الأصل: عصام؛ وهو تحريف؛ والصّواب ما أثبته، وقد ذكره المصنّف صحيحًا سليمًا من قبل؛ وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن القرشي؛ من صغار أتباع التابعين. قال الحافظ فيه في «التقريب»: «صدوق، يخطئ ويصرّ، ورُمي بالتشيّع».

(٣) رواه المصنّف من طريق آخر أنظر الحديث السابق.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ ثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ [أَبِي][1] إِسْحَاقَ عَنْ الأَغَرِّ أَبِي [مُسْلِمٍ][2]، يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ -تَعَالَىٰ- يُمْهِلُ حَتَّىٰ إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَوَّلُ، نَزَلَ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الفَجْرُ**»[3].

حَدَّثَنَا القَاسِمُ ثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ثَنَا يَحْيَىٰ بنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا[4] أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ[5] عِشَاءَ الآخِرَةَ إِلَىٰ ثُلُثِ اللَّيْلِ، أَوْ شَطْرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الوَقْتُ، فَإِذَا مَضَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ شَطْرُ اللَّيْلِ، نَزَلَ اللهُ ﷻ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأُجِيبَهُ؟»[6].

حَدَّثَنَا الصَّيْدَلَانِيُّ وَالقَاسِمُ، قَالَا: ثَنَا المَرُّذِيُّ، قَالَ: «كَتَبَ إِلَيَّ إِسْحَاقُ

---

(١) في الأصل: إسحاق؛ وسقطت الكنية: أبي.
(٢) في الأصل: عن الأغر أبي؛ وسقط: مسلم.
(٣) رواه مسلم (٧٥٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة.
(٤) في الأصل: لو.
(٥) تحرفت في الأصل إلىٰ: ولأخرة.
(٦) أخرجه أحمد (٩٥٩١) عن يحيىٰ، وابن ماجه (٦٩١) من طريق عبيد الله (وهو ابن عمر)؛ وصحّحه الألباني في «الإرواء» (٧٠)؛ ورواه البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢) عن الأعرج عن أبي هريرة.

بنُ الجَرَّاحِ الأَذَنِيُّ(١) مِنْ طَرَسُوسٍ، قَالَ: وَقَالَ حُسَيْنٌ(٢): «قَالَ لِي الفُضَيْلُ(٣): يَا حُسَيْنُ، إنَّ اللهَ ﷻ يَمْهِلُ حَتَّىٰ إذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، يَهْبِطُ -سُبْحَانَهُ- إلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَقَالَ: كَذَبَ مَنِ ادَّعَىٰ مَحَبَّتِي، فَإِذَا جَنَّهُ اللَّيْلُ نَامَ عَنِّي، أَلَيْسَ كُلُّ حَبِيبٍ يُحِبُّ خَلْوَةَ حَبِيبِهِ؟! هَا أَنَا ذَا مُطَّلِعٌ عَلَىٰ أَحْبَابِي، إذَا جَنَّهَمُ اللَّيْلُ مَثَّلْتُ نَفْسِي بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ فَخَاطَبُونِي [عَلَىٰ](٤) المُشَاهَدَةِ، وَكَلَّمُونِي عَلَىٰ حُضُورِي، غَدًا أُقِرُّ أَعْيُنَ أَحْبَابِي فِي جِنَانِي»(٥).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عَنْ أَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَىٰ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**أَنَّ اللهَ ﷻ يَنزِلُ إلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا**»؟ **فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ**: نُؤْمِنُ بِهَا، وَنُصَدِّقُ بِهَا»(٦).

---

(١) قال ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١١٢): «إسحاق بن الجرّاح الأذني، جليل القدر؛ حدث عن يزيد بن هارون، وأشكاله؛ وذكره أبو بكر الخلّال، فقال: نقل عن أحمد أشياء كثير». قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٩٥): «كان صدوقًا». وقال الحافظ في «التقريب»: «أوساط الآخذين عن تبع الأتباع؛ روىٰ له أبو داود: صدوق». واقتصر الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (٢/٤١٦) عن سرد شيوخه، وتلاميذه. وذكره ابن العديم في «تاريخ حلب» (٣/ ١٤٥٥)، وقال: «من أهل أذنة». ثم ساق له حديثا بسنده من طريقه؛ وذكر أيضا هذا الخبر.

(٢) هو الحسين بن زياد المروزي، العابد، نزيل طرسوس. كذا ذكر الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (١/ ٤٩٩، ٢/ ٤١٦، ١٧/ ٣٢٠، ١٨/ ٥٣٤).

(٣) يعني ابن عياض.

(٤) زيادة من «تاريخ حلب».

(٥) رواه ابن العديم في «تاريخ حلب» (٣/ ١٤٥٥) من طريق آخر عن محمد بن المسيّب الأَرْغِيَاني، قال: حدّثني إسحاق بن الجرّاح - من أهل أذنة- قال: حدّثنا الحُسَين بن زياد قال: وذكره. وذكره الذهبي في «السير» (١٤/ ٤٢٤)، في ترجمة الأرغياني؛ وابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣/ ١٠٨٧).

(٦) ورواه الخلاّل عن علي بن عيسىٰ عن حنبل؛ عزاه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٢/ ٦٢٣، و٣/ ٧٠٩، و٦/ ٥١٠) وفي «درء التعارض» (٢/ ٣٠)، والذهبي في «العرش» (١/ ٢٥٨)، وذكره ابن قدامة في «تحريم النظر في كتب الكلام» (٣٨)؛ =

بَابٌ فِي الوَجْهِ، وَقَوْلِهِ: «خَلَقَ اللهُ -تَعَالَىٰ- آدَمَ ﷺ عَلَىٰ صُورَتِهِ»

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمَانَ[١] ثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُقْرِئُ ثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ صُورَةَ الإِنْسَانِ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ** ﷻ»[٢].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا عَلِيُّ بنُ حَرْبٍ ثَنَا زَيْدُ بنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَالأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [قَالَ][٣]: «**إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَجَنَّبِ الوَجْهَ، فَإِنَّ صُورَةَ الإِنْسَانِ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ** ﷻ»[٤].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ العَبَّاسِ الطَّيَالِسِيُّ[٥] ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ[٦]، قَالَ:

= وتمامه: «ولا كيف، ولا معنىٰ، ولا نردّ منها شيئًا؛ ونعلم: أنّ ما جاءت به الرسول حقّ؛ ونعلم: أنّ ما ثبت عن الرسول ﷺ حقّ، إذا كانت بأسانيد صحيحة ...».

(١) في الأصل: سليم؛ وهو تحريف؛ وقد تقدّم التنبيه عليه.

(٢) انظر ما بعده.

(٣) زيادة من مصادر التخريج.

(٤) أخرجه الخلاّل -كما ذكر سنده شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٢٠-٤٢١)-، ورواه الدارقطني في «الصفات» (٤٩) من طريق علي بن حرب، ورواه ابن أبي عاصم في «السنّة» (٥٢١) وابن بطّة في «الإبانة» (٧/ ٢٦٠) من طريق ابن لهيعة؛ وأوّله: «إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه»؛ كما سيذكره المصنّف بعده بتمامه. وقال الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة»: «إسناده ضعيف؛ ورجاله ثقات غير ابن لهيعة؛ فإنّه سيّء الحفظ، وإنما يصحّ الحديث بلفظ: «علىٰ صورته» دون ذكر الرحمن».

(٥) في الأصل: عبد المَلِك بن الطّيالسيّ وثناه الطيالسي؛ وفيه إقحام، وتصحيف؛ والتصويب من «الإبانة»، فقد رواه عنه؛ وعبد الله بن العبّاس الطياسلي، ممّن روىٰ عنهم المصنّف؛ كما كما تقدّم ذكره.

(٦) وهو إسحاق بن منصور الكَوْسَج؛ الإمام، الحافظ، الحجّة، صاحب المسائل عن =

«قُلْتُ لِأَحْمَدَ: «لَا تُقَبِّحُوا الوَجْهَ فَإِنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ». أَلَيْسَ تَقُولُ بِهَذِهِ الأَحَادِيثِ؟! قَالَ أَحْمَدُ: صَحِيحٌ. قَالَ ابْنُ رَاهُويَهْ: صَحِيحٌ؛ وَلَا يَدَعُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ»[1].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ أَبُو عِيسَىٰ الخَرَقِيُّ[2] ثَنَا أَبُو يَحْيَىٰ ثَنَا أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَأَيُّ صُورَةٍ كَانَتْ لِآدَمَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ؟!»[3].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ ثَنَا أَبُو الحَارِثِ الصَّائِغُ: «قُلْتُ: يَا أَبَا

= الإمام أحمد؛ المتوفىٰ سنة ٢٦٠هـ؛ روىٰ له الجماعة إلا أبا داود. قال الحافظ فيه في «التقريب»: «ثقة ثبت». وانظر ترجمته في «السير» (١٢/ ٢٥٨)؛ وقد طبعت مسائله بالجامعة الإسلامية سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(١) «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه-رواية إسحاق بن منصور الكوسج» (٣٣٣٢)، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٥٢، ٢٦٦، ٣٣٠)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس» (٦/ ٤١٣-٤١٤).

(٢) لم أجد من ذكره في شيوخه، بل لم أجد من ترجم له؛ ويخشىٰ أن يكون فيه خطأ؛ صوابه الحُسين بن عبد الله بْن أَحْمَد أَبُو علي الخرقي؛ والد أبي القاسم الخرقي، صاحب «المختصر»؛ إذ هو معدود في شيوخ المصنّف؛ كما تقدّم؛ لكن لم يذكر فيمن روىٰ عن أبي يحيىٰ؛ وهو زكريا بن يحيىٰ السّاجي، الإمام الحافظ، المتوفىٰ سنة ٣٠٧هـ؛ كما في ترجمته في «السير» (١٤/ ١٩٧)؛ والله أعلم.

(٣) عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلبيس الجهمية» (٦/ ٤١٦) إلىٰ الخلال، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٢٦٦) من طريق آخر عن أبي نصر عصمة بن أبي عصمة، عن أبي طالب. وذكره أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٥٧ و٧٢).

وقد ذكر ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٩) سبب هذه المقالة، فقال: «قال حمدان: سألت أبا ثور عن قول النبي ﷺ: «إنّ الله خلق آدم علىٰ صورته». فقال: علىٰ صورة آدم. وكان هذا بعد ضرب أحمد بن حنبل، والمحنة. فقلتُ لأبي طالب: قُل لأبي عبد الله، فقال: أبو طالب قال: لي أحمد بن حنبل: صحّ الأمر علىٰ أبي ثور؟! من قال ...» وذكره.

عَبْدِ اللهِ، قُلْتُ لِرَجُلٍ: لَا تَقُولُ: إِنَّ وَجْهَ اللهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؟ فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الكِتَابِ نَصٌّ[١]. فَارْتَعَدَ أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ، سُبْحَانَ اللهِ، هَذَا الكُفْرُ بِاللهِ، أَحَدٌ يَشُكُّ[٢] فِي: أَنَّ وَجْهَ اللهِ ﷻ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؟!»[٣].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِشْكَابٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ أَبْنَا الأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعٍ أو خَمْسٍ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، وَلَكِنَّهُ يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَىٰ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[٤].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: «سَأَلْتُ ثَعْلَبًا[٥] عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ**»؟ فقال: السُّبُحَاتُ: [-يَعْنِي مِنَ ابْنِ آدَمَ-][٦] المَوْضِعُ [الَّذِي][٧] يَسْجُدُ عَلَيْهِ»[٨].

---

(١) في الأصل: نصًا.
(٢) في الإبانة: أُحَدِّثُك؛ وهو تحريف.
(٣) أخرجه الخلال في «السنة» (٦/ ١٨/ ١٨٤٦)، لكن قرن مع محمد بن جعفر: محمدَ بنَ أبي هارون؛ وتمامه: «فقلت: يا أبا عبد الله، إن الجهمية لم تقل هذا! قال: إيش الجهمية، هؤلاء أشرّ من جَهْم، وأخبث؛ هذا الكفر الذي لا شكّ فيه»؛ ورواه ابن بطّة في «الإبانة» (٧/ ٢٦٧) من طريق محمد بن داود أبي جعفر البصروي، حدّثنا أبو الحارث الصائغ به.
(٤) رواه مسلم (١٧٩) من طريق أبي معاوية.
(٥) في الأصل: ثعلب.
(٦) زيادة من «الإبانة».
(٧) زيادة من «الإبانة».
(٨) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٢٦٧) عن المصنّف.

بَابُ: اللَّه ﷻ يَسمَعُ وَيُبصِرُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد المُسْتَمْلِي ثَنَا سَعْدَانُ بنُ نَصْرٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ السُّلَمِي عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا أَحَدَ أَصْبَرُ عَلَىٰ أَذًىٰ يَسْمَعُهُ مِنَ اللهِ ﷻ، إِنَّهُ يُشْرَكُ[1] بِهِ، وَيُجْعَلُ لَهُ وَلَدٌ، ثُمَّ هُوَ يَرْزُقُهُمْ، وَيُعَافِيهِمْ، وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ»[2].

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ[3] ثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ تَمِيمِ بنِ سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتِ المُجَادِلَةُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، تَشْكُو إِلَيْهِ زَوْجَهَا، مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ الآيَة»[4].

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «قَالَ اللهُ ﷻ لِمُوسَىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ حِكَايَةُ اللهِ عَنْ نَفْسِهِ: أَنَّهُ يَسْمَعُ، وَيُبْصِرُ؛ فَلَا تَكُنْ رُؤْيَةٌ إِلَّا بِبَصَرٍ؛ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ: يَسْمَعُ، وَيَرَىٰ. هَذَا القُرْآنُ، فَمَنْ رَدَّ هَذَا فَقَدْ رَدَّ عَلَىٰ اللهِ أَمْرَهُ، وَقَوْلَهُ، وَأَنْكَرَ التَّنْزِيلَ»[5].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «قَالَ لِي إِسْحَاقُ، لَمَّا قَرَأَ الكِتَابَ [بِالمِحْنَةِ، تَقُولُ][6]:

---

(١) تحرّفت في الأصل إلىٰ: يشكر.

(٢) تقدّم تخريجه.

(٣) في الأصل: معاوية؛ وسقط: أبو.

(٤) تقدّم تخريجه.

(٥) تقدّم تخريجه.

(٦) تقدّم أنها سقطت من الأصل؛ كما سقطت هنا أيضا، واستدركتها من «بيان تلبيس =

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾. فَقُلْتُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾. فقَالَ: مَا أَرَدْتَ بِهَذَا؟! قُلْتُ: القُرْآنُ صِفَةٌ[1] مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَلاَ نُنْكِرُ ذَلِكَ وَلَا نَرُدُّهُ؛ وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ﵇ لِأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾. فَثَبَتَ: أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. وقَالَ: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾، وقَالَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾. فَمَنْ رَدَّ كِتَابَ اللهِ، وَرَدَّ الأَخْبَارَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاخْتَرَعَ مَقَالَةً عَنْ نَفْسِهِ، وَتَأَوَّلَ بِرَأْيِهِ؛ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا؛ صِفَاتُهُ مِنْهُ، لَا نَتَعَدَّى القُرْآنَ»[2].

= الجهمية»؛ فيستقيم بها الكلام.

(١) في الأصل: وصفه؛ وقد تكرّر هنا الخطأ، وتقدّم تصويبه.

(٢) تقدّم.

وهذا آخر ما وجد من الجزء؛ ولله الأمر من قبل ومن بعد.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة